الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

بعنوان

المنطقة الإفريقية بين التموقع الصيني والتحدي الأمريكي

إعداد الطالبة:

ميرة أمال

إشراف الأستاذ:

د. سالم حسين

لجنة المناقشة:

أد /بوعيسي حسام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. سالم حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. زغبة عبد المالك	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:

1443-1444هـ

2022-2023م

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عروج آمال ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206815452 والصادرة بتاريخ 2021/06/22 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: المنطقة الإفريقية بين الشرق الصيني والشرق الأمريكي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/22 .....

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له** ﴾

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على إتمام هذا العمل

إلى جميع الأساتذة الأفاضل

إلى من مهد لنا طريق العلم والمعرفة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " د. سالم لحسين" الذي رافقني طيلة إنجاز مذكرتي ولم يبخل عليّ بتوجيهاته وإرشاداته القيمة راجية من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل خير

وأخيرا أعبر ببالغ تحياتي إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

تتمثـل أهميـة المنطقـة الأفريقيـة الجيوبوليتيكيـة والاسـتراتيجية مجـالا للتنـافس الـدولي خصوصا بعد الحرب الباردة، وكان التنافس عبارة عن احتدام بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة ثانية، لكن عانت القارة الأفريقية من التهميش خاصة بعد الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد، فكانت المنطقة الإفريقية تعتبر الضحية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في إطار سياسات الحرب الباردة والمواجهة الأيديولوجية بينهما، وبعد انتهاء الحرب الباردة، اشتدت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق النفوذ والثروة في المنطقة الأفريقية

حيث ارتبط صراع المصالح في المنطقة الإفريقية بالتنافس الأمريكي الفرنسي بشكل أساسي، غير أن السنوات الأخيرة شهدت دخول الصين كعنصر فاعل وقوي، وأصبحت المنافس والشريك لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على المنطقة الأفريقية، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار، غير أن هذا الدور الصيني لن يستمر دون احتمال تصادم وتضارب في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها العالمية للهيمنة، والتي امتد نفوذها في أكثر المناطق الإفريقية أهمية اقتصاديا وأمنيا،

أولا: مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الذاتية:

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى رغبة في نفسي، نظرا لأنني أحب موضوع التنافس خاصة إذا تعلق بالتنافس ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتان تمتلكان كل المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خاصة وأن هذا التنافس كان على المنطقة الإفريقية

والتي نحن جزء منها، بالإضافة إلى الرغبة في محاولة تنمية وتعزيز المعارف العلمية حول موضوع العلاقات الأمريكية الصينية في شقها التنافسي في المنطقة الإفريقية.

ب- المبررات الموضوعية:

تقود الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع إلى:

قلّة تميل إلى الندرة نوعا ما في المواضيع التي تناولت التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية خاصة في ظل الصراع حول الموارد الحيوية في العالم مثل النفط، لذلك لابد من وجود دراسة تين مدى التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية.

محاولة لتسليط الضوء على التطورات الراهنة في الساحة الدولية بالتركيز على الجانب التنافسي وفهم التطورات والمستجدات في المنطقة الإفريقية والنظر للأهمية الاستراتيجية لها.

يحتل هذا الموضوع أهمية كبيرة لأن الصين تعتمد على الشرق الأوسط، باعتباره المصدر الأول لتزويد الصين بالموارد، ولكن بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط، أصبحت الصين تبحث عن مصادر أخرى مما جعل بها في التوجه إلى المنطقة الإفريقية باعتبار أن إفريقيا هي الحل البديل للصين، وتجعلها في نفس الوقت مكان للصراع لن ترضى الصين عن التنازل عنها للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضح مجالات التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية، بالإضافة إلى محاولة فهم كل طرف من الصين وأمريكا في التعامل مع دول المنطقة الافريقية حسب الأهداف المسطرة لكل طرف منهما.

كما تنبع أهمية الموضوع كذلك من خلال محاولة وجود تفسيرات التي تطرحها المنطقة الافريقية بسبب النزاعات هناك والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية بالإضافة إلى نظام الحكم في الدول المنتجة للنفط وتداخل سياسة الحكم مع سياسة الاستثمار للصين وأمريكا وطريقة التعامل

مع الدول النامية في مساعدتها بالقروض المالية لتشييد البنى التحتية

ثالثا / أهداف الدراسة:

-إبراز دور الصين في المنطقة الافريقية وعوامل تغلغلها وكيفية كسب ثقة القادة الأفارقة

- إبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الإفريقية ومدى اهتمامها بها ومرتكزات سياستها الخارجية نحو المنطقة.

- معرفة الاستراتيجية التي تتبعها الصين في المحافظة على منطقة إفريقيا.

- تسليط الضوء على التنافس القائم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة معرفة آفاق هذا التنافس.

-تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع لا زال خصبا للبحث والدراسة الأمر الذي قد شكل إثراء لمكتبة العلوم السياسية.

رابعا / الإشكالية: (المشكلة البحثية)

أ- الإشكالية الرئيسية:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة أبعاد التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة الإفريقية، حيث يعتبر تواجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة هي زيادة انتشار وتراكم القدرات منها القوات المسلحة ونقل الأسلحة والقواعد العسكرية نتيجة لعدة عوامل مثل الحرب على الإرهاب والقرصنة والتمرد الداخلي ضد الأنظمة القائمة، ويعتبر المصالح الجيوسياسية والاقتصادية جزء من التنافس الهادئ والمستمر بين القوى العظمى في القارة أو نتيجة متوقعة لمسؤليات القوى العظمى.

ما واقع المنطقة الإفريقية بين التموقع الصيني والتحدي الأمريكي؟

ب- التساؤلات الفرعية:

يتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

1- ما مكانة المنطقة الإفريقية في التصور الاستراتيجي الصيني؟

2- ما مكانة المنطقة الإفريقية في التصور الاستراتيجي الأمريكي؟

3- ما مظاهر التنافس الصيني الأمريكي بالمنطقة الإفريقية؟

4- ماهي تحديات المنطقة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي الصيني؟

5- ما مستقبل المنطقة الأفريقية في ظل استمرار التنافس الأمريكي الصيني بالمنطقة؟

خامسا: الفرضيات.

أ-الفرضية المركزية:

التنافس الأمريكي الصيني لن يساهم في تطوير المنطقة الإفريقية، وبالتالي يمكن القول بأنه كلما زاد التنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الإفريقية وتعاملت هذه الأخيرة وفق مبدأ الندية مع القوى الكبرى كلما زادت تنميتها وتطورها.

ب- الفرضيات الفرعية:

- الاستراتيجية الصينية في المنطقة الإفريقية مبنية على البرغماتية النفعية في الاعتماد على النفط في المركز الأول تليها الجوانب الأخرى.

- الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة الإفريقية مبنية على المصالح الاقتصادية للمنطقة وحاجة الولايات المتحدة لمواردها الطبيعية خاصة النفطية منها.

- الأهمية الاستراتيجية والطاقوية للمنطقة الافريقية جعلتها مركز للتنافس الصيني الأمريكي.

- واجهت المنطقة الإفريقية عدة تحديات وعلى كافة المستويات جراء التنافس الصيني الأمريكي في المنطقة.

سادسا: أدبيات الدراسة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي جاءت تقريبا في نفس الصدد ومن بين هذه الدراسات نذكر أهمها:

-دراسة هادي برهم بعنوان "التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010" حيث قامت الدراسة بالكشف عن أسباب ودوافع التنافس الدولي لمناطق معينة في العالم، ورصد تحركاتها وفق مؤشرات موضوعية، وتسلط الدراسة الضوء على سلوك واستراتيجية تعامل الدول تجاه تحقيق مصالحها في العالم، وأشارت الدراسة إلى مدى معرفة ملامح التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

- دراسة حكيم نجم الدين بعنوان "التنافس على أفريقيا.. النفوذ الصيني-الروسي-الأمريكي" حيث كان هدف الدراسة توضيح النفوذ الصيني المتنامى في أفريقيا، وأوضحت الدراسة ان نهج الصين تجاه أفريقيا يمثل تحدياً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأجابت الدراسة سؤلاً وهو هل الصين وأمريكا في أفريقيا يعتبرا وجهان لعملة واحدة.

- دراسة خالد التزاني بعنوان "الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات" حيث قامت الدراسة بتوضيح شكل النظام الدولي الجديد وظهوره متأثراً بما بعد الحرب الباردة، وأشارت الدراسة إلى تغيير التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر وتغيرات توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هذه الأحداث

ثامنا: المناهج المستخدمة: تفرض طبيعة الموضوع تنوع في المناهج أهمها ما يلي:

أ-**المنهج الوصفي:** وهو أحد أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات العلمية، ومناهج البحث العلمي بوجه عام يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووصفها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، وهو أكثر المناهج استخداما في العلوم الاجتماعية والعلوم

السياسية[1]، وذلك من خلال التعرف على ظاهرة التكنولوجيا وتفسير تأثيرها على المتغيرات الدولية.

ب- المنهج التاريخي: وهو من أقدم مناهج البحث السياسي، يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم أية حالة سياسية إلا بالعودة لجذورها التاريخية وتطورها، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات وتقديم تعميمات إلا أن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية وعلاقات الدول والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص العبر[2].

ج- منهج دراسة حالة: هو طريقة إجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراستها دراسة شاملة[3]، كظاهرة التكنولوجيا وتأثيرها على دور منظمة الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان في مختلف القضايا.

تاسعا: تقسيم الدراسة.

يتكون موضوع الدراسة من ثلاثة فصول هي:

-الفصل الأول: تناول المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الصينية، فتم التطرق إلى مكانة إفريقيا في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية وكذا مرتكزات السياسية الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.

- أما في الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الأمريكية حيث تناول المبحث الأول مكانة إفريقيا في التصور الاستراتيجي الأمريكي، وفي المبحث الثاني مرتكزات السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا

---

[1]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 90.

[2]- نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص 67

[3]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 115.

– بالنسبة للفصل الأخير والذي كان تحت عنوان المنطقة الإفريقية بين التموقع الصيني والتحدي الأمريكي، فتم التطرق في المبحث الأول إلى مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية، أما المبحث الثاني فتناول تحديات المنطقة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي الصيني.

عاشرا: العوائق والصعوبات

لكل دراسة علمية أكاديمية لابد أن تواجهها صعوبات تبعا للموضوع المدروس وطرق معالجته، والصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة أهمها:

–صعوبة الحصول على بعض المراجع المتخصصة في الموضوع.

– إن موضوع الدراسة واسع وشامل يندرج تحته عدة مواضيع ذات الصلة كما أن مظاهر التنافس الصيني الأمريكي شملت كثيرا من المجالات وخاصة الجانب السياسي والأمني من الدراسة.

– كما كان لظروف الحياة الاجتماعية لصاحبة المذكرة وجمعها بين الدراسة والعمل العائق الأكبر لولا التحدي.

الفصل الأول

المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الصينية

تمهيد:

تتمتع إفريقيا بمكانة مهمة في استراتيجية الصين العالمية، نظرا لإمكاناتها الاقتصادية، لكثرة ما تزخر به من ثروات معدنية ومواد خام أولية، وكذلك لموقعها الجيوستراتيجي المتميز.

وتتأتى الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية من جوارها لمنابع النفط في الشرق الأوسط، المادة الضرورية للدول الصناعية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية من ناحية، ولأهمية طرق المواصلات البحرية التي تحيط بالقارة من ناحية أخرى، والتي زادت من أهمية ودور إفريقيا كموقع فاعل ومهم في الحسابات الاستراتيجية للدول العظمى، فضلا عن الأهمية الاقتصادية للقارة الإفريقية، كونها تشكل مخزونا هائلا من الخامات والمواد الطبيعية[1].

ثمة عوامل اقتصادية عدة جعلت من إفريقيا أرضا خصبة، وفضاء رحبا للاستثمارات الصينية في الآونة الأخيرة، فالسوق الإفريقية التي تناهز مليار نسمة، تمثل سوقا واعدة أمام المنتجات الصينية كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا، تؤمن للصناعة الصينية احتياجاتها من المعادن، ومصادر الطاقة كالنفط والمواد الخام فضلا عن الموارد الطبيعية الأخرى، كالمياه والأراضي الزراعية الوفيرة[2].

---

[1]–سليم كاطع علي، "الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، ع02، 2014، ص 225.

[2]–جهاد عمر الخطيب، "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37، جويلية 2018، ص 55 بتصرف

المبحث الأول: مكانة إفريقيا في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية

شكل أمن الطاقة أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، مما جعل الصين تبحث عن أسواق جديدة خارج مجالها الإقليمي، والقاري وهو ما جعلها تتخذ توجها في مناطق ذات وفرة نفطية والمتمثلة في القارة الإفريقية، والتي تقدم للصين المواد الخام والأسواق الواسعة وفرص الاستثمار، لتبادل رأس المال والخبرة والتكنولوجيا لذلك تستورد الصين النفط بشكل أساسي من إفريقيا، حيث أن أكثر من ثالث إمداداته تأتي منها.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا في مجال الطاقة

سنركز في هذا المطلب على إمكانيات إفريقيا في مجال الطاقة (النفط، الغاز)، وما يشكلانه من عامل جذب واستقطاب للدول الصناعية الكبرى.

أولا: المجال الجغرافي لإفريقيا

تعتبر القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، وكذلك ثاني أكبر قارة على مستوى العالم من عدد السكان، وتتمثل الفئة العمرية المسيطرة للسكان الأفارقة بأنها فئة الشباب، حيث يبلغون من العمر ما يتراوح بين 19 عاما أو أقل، وكذلك تغطي (06%) من سطح الأرض، وكذلك تطل القارة الإفريقية شمالا على البحر المتوسط وغربا على المحيط الأطلنطي، وكذلك تطل القارة على المحيط الهندي في الجزء الجنوبي الشرقي، وتضم قناة السويس والبحر الأحمر، كما أنها تضم جزيرة مدغشقر بالإضافة إلى أنها تحتوي على مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب، وبذلك تتوسط القارة الإفريقية قارات العالم أجمع، وتمتلك ما يؤهلها لتكون مركزا عالميا للتجارة العالمية، لما لها من قدرة عالية على التواصل مع العالم الخارجي[1].

كما تبرز اللقيمة الجيوسياسية لمنطقة إفريقيا من خلال إشرافه على البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي الذي جعل منه تأمين الممرات المائية في تلك المنطقة أمر

---

[1]– رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء (المجالات، الدوافع، سيناريوهات مستقبلية)"، 2018، نقلا عن موقع مجلة قراءات إفريقية، [www.qiraatafrican.com]، 2023/05/20

حيوي يحمي حركة التجارة العالمية، كما تعتبر المساحة البرية نقطة من المياه الدافئة وصولا إلى قلب إفريقيا هذا ما يفسر تاريخ الصراعات الاستعمارية المحتدمة حول المناطق منذ قرون طويلة بهدف السيطرة عليها مما جعل منطقة القارة الإفريقية منذ القدم وحتى اليوم تحت أنظار المتنافسين[1].

ثانيا: الزيادة الاستهلاكية الصينية في مجال الطاقة

أخذ النفط الإفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، حيث أخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الإفريقي الذي أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم، وذلك في اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو التنويع في مصادر الإمدادات النفطية، ساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكا للطاقة البترولية، لهذا مما يوسع دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية[2].

وفي الجدولين أدناه يوضحان أهم الدول صاحبة الاستيراد الأكبر في العالم.

الجدول رقم (01) أهم الدول المستورد للنفط في العالم عام 2015 بالبليون دولار

الترتيب	الدولة المستوردة	قيمة الواردات من النفط الخام
01	الصين	134.4
02	الولايات المتحدة الأمريكية	132.6
03	الهند	72.3
04	كوريا الجنوبية	55.1
05	اليابان	45

المصدر: شيخه الشامسي: إثر بروز الصين كقوة عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، الخليج العربي التحولات الإقليمية والدولية، اللقاء السنوي الثامن والثلاثون، فيفري 2018، ص 117.

[1]– هبة علي حسين، "فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا"، مجلة حمورابي، العددان 31–32، السنة السابعة، 2019، ص 19.

[2]– نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتناقض الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان السعودية، التقرير الاستراتيجي السابع، الرياض، 2010، ص 418.

يوضح الجدول أعلاه أهم الدول المستوردة للطاقة في عام 2015، حيث تحتل الصين المركز الأول بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة تبلغ (134.4) من بين مستوردي النفط، ودلالة ذلك بأن الصين تعتمد بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة من مناطق متنوعة بما فيها القارة الإفريقية، قصد مواكبة النمو المطرد لاقتصادها. وفيما يلي جدول يبين تطور استهلاك الصين لمصادر الطاقة.

الجدول رقم (02): إجمالي استهلاك عناصر الطاقة في الصين (1978-2016)

السنة	إجمالي استهلاك الطاقة (10000) طن	النسبة المئوية من إجمالي استهلاك الطاقة			
		الفحم	البترول الخام	الغاز الطبيعي	الكهرباء الأساسية وطاقات أخرى
1978	57144	70.7	22.7	3.2	3.4
1993	115993	74.7	18.2	1.9	4.9
2000	146964	68.5	22.0	2.0	5.9
2010	360648	69.2	17.4	4.0	9.4
2011	387043	70.2	16.8	4.6	8.4
2012	402138	68.5	17.0	4.8	9.7
2013	416913	67.4	17.1	5.3	10.4
2014	425806	56.6	14.7	5.7	11.3
2015	429905	63.7	18.3	5.9	12.3
2016	436000	62.0	18.3	6.4	13.3

المصدر: جميلة طيب، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 48، المجلد 18، مارس 2019، ص 523.

يوضح الجدول أعلاه تزايد استهلاك الطاقة في الصين منذ تبنيها سياسة الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978 لمساير النمو الاقتصادي، وخاصة فيما يخص مادتي النفط والفحم الحجري، كما يوضح الجدول أيضا محاولة الصين التقليل في السنوات الأخيرة من نسبة الفحم في مزيجها الطاقوي، بعدما أصبحت تحتل المرتبة الأولى من حيث انبعاثات الغازات الدافئة وخاصة غاز ثنائي أكسيد الكربون[1].

[1]- جميلة طيب، مرجع سابق، ص 523

ثالثا: موقع إفريقيا في خريطة إنتاج النفط

تعد إفريقيا من مواطن الطاقة الهائلة المهمة، إذ تشكل احتياطاتها النفطية حوالي (7.7%) بالنسبة للاحتياط العالمي في عام 2015، وخاصة مع الاكتشافات الجديدة للنفط والغاز، وتضم إفريقيا قائمة الدول النفطية، وهي حسب التسلسل الكمي للإنتاج والاحتياط، (نيجيريا، أنغولا، ليبيا، الجزائر، مصر، جنوب السودان، السودان، غينيا الاستوائية، الكونغو (برازافيل)، الغابون، تشاد، تونس، الكاميرون، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها)[1]. وفي الجدول أدناه يوضح الاحتياطات المؤكدة للنفط في الدول الإفريقية المؤكدة خلال الفترة (1980–2016).

الجدول رقم (03): تطور حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في الدول الإفريقية 1980–2016

الدولة	1980	1990	2000	2010	2015	2016
أنغولا	1.4	1.6	6.0	9.5	11.8	11.6
تشاد	0.0	0.0	0.9	1.5	1.5	1.5
غينيا الاستوائية			0.8	1.7	1.1	1.1
الكونغو	0.7	0.8	1.6	1.6	1.6	1.6
نيجيريا	16.7	17.1	29.0	37.2	37.1	37.1
دول إفريقية أخرى	0.6	0.9	0.7	2.3	3.7	3.7
المجموع	19.8	21.2	41.4	55.8	62.2	62.2
إجمالي القارة الإفريقية	53.4	58.7	93.0	125.0	128.2	128.0

المصدر: مظفر البرازي، التطورات في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والأربعون، العدد 165، (2018)، ص 16.

يلاحظ أنه في الوقت الذي ازداد فيه حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، بمعدل (2.6%) سنويا خلال الفترة (1980–2016)، فقد ارتفع إنتاج النفط على المستوى العالمي بمعدل (1.1%)، ويلاحظ الاتجاه نفسه عند النظر إلى الدول الإفريقية ككل حيث

[1] - David E. Brown, Africa's booming oil and Natural Gas Exploration and production; National security implications for the united and china. The united state army war college. (décembre 2013) p 08.

ازدادت الاحتياطات النفطية، بمعدل (2.5) سنويا مقابل ارتفاع مستوى الإنتاج فيها بمعدل (0.7%) سنويا خلال الفترة ذاتها، وفي الشكل أدناه يوضح تطور مستويات إنتاج النفط في الدول الإفريقية الرئيسية:

الجدول رقم(04): تطور إنتاج النفط الإفريقي 1980-2016 (ألف ب/ي):

البلد/ اللسنة	1980	1990	2000	2010	2015	2016
أنغولا	150	475	476	1863	1826	1807
تشاد	–	–	–	122	73	73
الغابون	178	270	276	249	230	227
غينيا الاستوائية	–	–	118	274	289	280
الكونغو	61	156	265	314	257	238
نيجيريا	2059	1870	2155	2471	2329	2053
دول إفريقية أخرى	78	190	145	152	255	233

المصدر: مظفر البرازي، مرجع سابق، ص 20.

ويتمتع البترول الإفريقي بميزات تفضيلية ومن هذه الميزات:

-تعدد أنواعه حيث يوجد (40) نوعا من خام النفط القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها واحتوائها على نسبة أكبر من الغاز والبنزين[1].

- تركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ[2]، مما يقلل من احتمال حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط، والسكان المحليين ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن وتبعدها عن أي اضطرابات على البر.[3]

---

[1]- شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية ال صينية الجديدة"، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، 2017، ص 232.

[2]- بشير هادي عبد الرزاق، سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا... الواقع وآفاق المستقبل، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، (2015)، ص 280.

[3]- حيدر زهير جاسم الوائلي، مستقبل الطاقة في إفريقيا الفرص والتحديات، مجلة دراسات دولية، العدد 55، 2013، ص 163.

– الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية، ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية للنفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي، أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول، وتبيعه لنفسها وفقا للاتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، هو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية، تحقق معه الشركات أرباحا هائلة[1].

– قلة الاستهلاك الإفريقي للطاقة إذ لا تزال تستهلك أقبل بكثير، مما تنتج مما سيجعل قدراتها التصديرية تتصاعد[2].

– كما يتميز النفط الإفريقي أيضا بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية، والأمريكية من نفط الخليج العربي، خاصة نفط غرب إفريقيا[3].

– وعلى الصعيد الفني تخدم الخاصية الجغرافية للقارة السمراء، واعتدال المناخ المحلي عمليات الاكتشاف وتقييمه، والمباشرة بالاستثمارات عبر سفن الإنتاج والتخزين، وبفضل هذه التجهيزات، يمكن أن تؤمن المعالجة الأولى للنفط في مكان التنقيب وبالتالي تخفيض فترات الإنتاج، كما أن نسبة نجاح عمليات التنقيب في المياه تبلغ (50%) في السواحل الإفريقية مقابل نسبة (10%)، في باقي أنحاء العالم ويتمتع حوالي نصف الآبار بقدرة عالية في إنتاج (100) مليون برميل[4].

– كون الدول الإفريقية المنتجة أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك خاصة الجزائر، وليبيا ونيجيريا، وهي فاعل رئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة مات تسهم به حجم الإنتاج العالمي البالغ 80 مليون برميل يوميا، لاسيما في ظل توقع أن

---

[1]– بشير هادي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 280.

[2]– حيدر زهير جاسم الوائلي، مرجع سابق، ص 16.

[3]– لحسن الحسناوي، التنافس الدولي على إفريقيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، ديسمبر 2010، ص110.

[4]– سيد أعمر شيخنا، تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا، سلسلة تقارير مركزو الجزيرة للدراسات، 2016، ص04.

تزيد في تلبية الارتفاع المتوقع، في الطلب العالمي على النفط أن يصل إلى نحو (65) مليون برميل عام 2030، أي حوالي (54.1%) من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي (38.4%) عام 2000، ويتضح ذلك من خلال تركيز الصين على الدول النفطية في تفاعلاتها الاقتصادية[1].

في هذا الإطار، أصبح النفط الإفريقي محورا للتنافس بين القوى الدولية، خصوصا أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة، فأوروبا تستورد (48%) من احتياجاتها واليابان تستورد (52%) والولايات المتحدة الأمريكية تستورد (53%)، كما أصبحت الصين التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي من النفط، مستورد له منذ عام 1992 حيث إنها تستهلك نحو 11 مليون برميل يوميا[2].

رابعا: الغاز الطبيعي

بالإضافة إلى النفط، يشكل الغاز الطبيعي في إفريقيا عاملا آخر لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية الصينية الإفريقية، نظرا لحاجات الاقتصاد الصيني المتزايدة من هذا المورد والإمكانيات الغازية التي تتوفر عليها القارة الإفريقية، فقد تصاعد إنتاج الغاز الطبيعي بصورة ملموسة خلال الفترة بين (1980-2016) حيث تزايد بمعدل 6.1%.

تعتبر نيجيريا الدولة الأولى في القارة الإفريقية من ناحية الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي وارتفعت هذه الاحتياطات بمعدل 4.3% سنويا خلال الفترة 1980-2016 ليتضاعف من 1.2 تريليون متر مكعب عام 1980 إلى 5.3 تريليون متر مكعب نهاية 2016، حيث تشكل هذه الاحتياطات 2.8% من إجمال الاحتياطات العالمية.

---

[1]- نجيمة بلخثير، صراع النفود في إفريقيا: بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي، مجلة الأساورة الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، مارس 2016، ص 46-47.

[2]- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 70.

وما يمكن ملاحظته على هذه الاحتياجات التي تزخر بها المنطقة الإفريقية نجد أنها ارتفعت بمعدل 2.4% خلال الفترة 1980-2016 حيث تضاعفت من 6 تريليون متر مكعب إلى 14.3 تريليون متر مكعب نهاية 2016 وبهذا التضاعف للاحتياطات زاد معه الطلب على الغاز الطبيعي الإفريقي[1].

المطلب الثاني: الأهمية السياسية للمنطقة الإفريقية

رغم التحديات التي تتسم بها المنطقة الإفريقية والتي تمثلت في توسيع نظم الحكم الديكتاتورية، مقابل بروز حركات شعبية واسعة داعية إلى الحكم الديمقراطي، وهو ما من شأنه أن يولد العنف والاضطرابات السياسية وتنامي الظاهرة النزاعية، وارتفاع نسبة الفساد، تبقى المنطقة الإفريقية محو توازن إذ تعمل على خلق التوازنات وإيجاد بديل للتفاوض بين القوى عبر الأقاليم، خاصة في ظل التجاذبات العالمية، وهو ما تجسد في شبكة العلاقات والزيارات بطابعها الرسمي على مختلف المستويات، بالإضافة إلى العلاقات التبادلية بين المؤسسات والمنظمات الإقليمية كتلك التي تجمع الاتحاد الإفريقي مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها بالإضافة إلى الاستفادة من صوت المنطقة الإفريقية في المحافل الدولية[2].

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية.

إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الإفريقية أعطى لها مزايا عديدة على المستوى العسكري تتمثل في اتجاهين رئيسيين هما:

-الاتجاه الأول: يتمثل في السيطرة على المنطقة الإفريقية وذلك من خلال إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية في المناطق والأقاليم، ذات التوصيف الجيواستراتيجي المهم.

---

[1]- مظفر البرازي، مرجع سابق، ص 16.

[2]- لحسن الحسناوي، التوجهات الاقتصادية المغربية في إفريقيا الواقع والرهانات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد77، 2017، ص 151.

– الاتجاه الثاني: يتحدد في الهيمنة السياسية العسكرية على السوق الإفريقية التي تطرح منافذ مهمة تتعلق بتصريف السلاح نظرا لتعدد مصادر النزاعات بالمنطقة الإفريقية.

فالمنطقة الإفريقية تمثل سوقا مهما لتصريف السلاح، وكذلك ميدانا مناسبا لاختباره، فبعد مرحلة تصفية الاستعمار خلال الستينات من القرن الماضي، سعت الدول الإفريقية بعد نيل استقلالها إلى امتلاك قوة وطنية منن أجل تحمل مسؤولياتها في حفظ النظام الوطني، وكذلك من أجل حماية الحدود والوحدة الوطنية لبلدانها، وقد قادت انفجار الأزمات وانتشار النزاعات الدول الإفريقية إلى التسلح بدعم من القوى الخارجية.

وانطلاقا مما سبق أصبحت إفريقيا على قدر كبير من الأهمية من الناحية العسكرية، فبالنسبة للقوى الدولية الكبرى خاصة الصين، التي أعطت للقارة الإفريقية الأسبقية فيما يتعلق بمصالح تلك القوى مما يعكس الرغبة في الانفراد بوضع الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة الإفريقية[1].

[1]– سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 227–228.

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة الإفريقية

نظرا لاهتمام الصين المتزايد بالقارة الإفريقية، ومواردها والتعاون المشترك معها، أصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع بلدان القارة، كتيبا يمثل استراتيجية الصين الرسمية في التعامل مع إفريقيا، وحمل الكتيب الذي نشر سنة 2016 عنوان سياسية الصين الإفريقية[1]، حدد مجالات التعاون المستقبلية وأفاقها، المبادئ التي تحكم علاقاتها مع إفريقيا واهدافها هناك[2]، كما شدد الكتيب على مسألة أن الصين تسعى لإقامة نوع من الشراكة الاستراتيجية مع القارة الإفريقية قائمة على المساواة السياسية والثقة المتبادلة، والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، انسجاما مع شعار ربح ربح[3].

المطلب الأول: مبادئ ودعائم السياسة الصينية تجاه إفريقيا

أولا: المبادئ التي تحكم السياسة الإفريقية للصين

يظل تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية، جزءا هاما من السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين. وستتابع الصين وتطوّر الصداقة التقليدية مع أفريقيا بدأب وثبات، وانطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني، والشعوب الأفريقية ستقيم وتطور الصين نمطا جديدا من الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والمنفعة الاقتصادية المشتركة، والاقتباس المتبادل الثقافي. وفيما يلي المبادئ العامة للسياسة الصينية إزاء أفريقيا

---

[1]– حسن سعد، الصين وإفريقيا: التقرير الاستراتيجي 2006–2007، تحرير: محمود أبو العينين، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2007)، ص 98.

[2]– علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، (لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2010)، ص 116

[3]– توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 5، نوفمبر 2013، ص 108

1: الإخلاص والصداقة والمساواة: تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتحترم خيار الدول الافريقية المستقل، في انتهاج طريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الأفريقية، بما يخدم تقويتها.

2: المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك: تؤيد الصين الدول الافريقية في التنمية الاقتصادية، والبناء السياسي، وتنفذ التعاون بمختلف الأشكال في مجالات التنمية الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتدفع الازدهار المشترك للصين وأفريقيا.

3: التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق: ستعزز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر، ومقترحاته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للإيلاء المزيد من الاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

4: الاستفادة من التجارب الثنائية، والسعي وراء التنمية المشتركة ستعمل الصين وأفريقيا على الاستفادة من بعضهما البعض، في خبرات الادارة والتنمية وتعززان التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، وستدعم الصين الدول الأفريقية في بناء قدراتها، ويشاركان بعضهما البعض في استكشاف طرق التنمية المستدامة.

5: إن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية، والمنظمات الاقليمية. وتشيد الحكومة الصينية بالتزام معظم الدول الأفريقية، بمبدأ صين واحدة وعدم تطوير علاقات رسمية وزيارات رسمية مع تايوان ودعم قضية توحيد الصين. وترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات مع الدول التي لم تقم علاقات دبلوماسية مع الصين على أساس مبدأ صين واحدة[1].

يظهر مما سبق يمكن القول ان هذه المبادئ عكست منظومة تختلف عن المنظومة الغربية، التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية والقوى الأوروبية، التي ترفع شعارات دعم

[1]– المركز العربي للمعلومات وثيقة حول سياسة الصين تجاه إفريقيا، الصين: المركز العربي للمعلومات، 2016/01/12، [http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3956.htm]. 2023/04/25.

الديمقراطية، وحقوق الانسان حتى ولو لم تلتزم بها على المستوى العملي، ولذلك بدا واضحا لبعض المتخصصين، ان الصين بطرحها هذه المبادئ في علاقاتها مع القارة الافريقية، انها تهدف الى إقامة علاقات استراتيجية جديدة، تتحدى بها الهيمنة الامريكية عالميا، وتؤمن دعما دبلوماسيا من كتل تصويتية كبيرة، تستطيع ترجيح كفتها في المنظمات الدولية تعزيزا لهذا التحدي[1].

ثانيا: البديل الصيني القائم على التغيير الناعم

تقدم الصين نفسها للدول الإفريقية، بوصفها نموذجا للدول النامية، بغية الدفع قدما بتعاون (الجنوب–الجنوب)، ويرتكز دورها الاقتصادي في إفريقيا على التنمية المشتركة، وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حسبما أعلنت رسميا، رافعة شعار "العولمة التنموية" وهو طرح مغاير لنهج القوى الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية الذي طالما اقترن بالمشروطية السياسية والاقتصادية[2].

وفي إطار هذه المبادئ التي تشكل الأسس المؤطرة للعلاقات الصينية الافريقية، استند الحضور الصيني في القارة الى جملة من العناصر يمكن تحديدها في[3]:

1: الإرث التاريخي المشترك:

لقد عانت الصين من محنة الضحية التي دفعتها إليها سياسات القوى الأوروبية والولايات المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الثورة الشعبية ، فقد حالت علاقات القوى الأوروبية دون توحيد الصين تحت قيادة حكومة مركزية وضعية عليها فرصة التقدم الصناعي و النمو الاقتصادي لتصبح واحدة من الدول الفقيرة المأهولة بأكبر عدد سكان في العالم، ثم جاء التوسع الياباني، واستهداف الصين ليعمق من معاناة الشعب

---

[1]– توفيق رواية "السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا.... طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019، ص 14

[2]– جهاد عمر الخطيب، مرجع سابق، ص 55

[3]– ميمون مدهون الصين في إفريقيا محددات الشراكة، ومرتكزاتها، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 203 جانفي 2016، ص 97.

الصيني وشعوره بأنه " ضحية " لن يكف الأخرون من مواصلة إخضاع الصين إليها، ومثلما أفلحت الصين في تحرير نفسها، فإن الشعوب الإفريقية حققت الهدف نفسه، ولكن ذلك لا يحول دون أن تبقى الصين وشعوب إفريقيا، هدفا للضحية ولعل التبعية خير مؤشر إلى هذه المحنة[1].

2. تعزيز سياسة التعاون جنوب جنوب

إن الصين توظف هذا المبدأ بوصفه ألية لتطبيع العلاقات مع بلدان حساسة، إزاء أشكال التعاون التي ألف الغرب نسجها بوصفها سياسة تعاون ذات ماض استعماري استطاعت الصين من خلال هذه الكيفية الظهور بمظهر الدولة الأقرب إلى البلدان الإفريقية[2].

كما تعتمد الصين على خطاب (جنوب–جنوب)، وهو ما يلقى صدى إيجابيا لدى دول القارة الإفريقية، وتؤدي دور الناطق باسم الدول النامية التي تدعو إلى خلق بيئة دولية تعددية وإعادة النظر في الاقتصاد الدولي الذي تراه غير عادل، وينهب حقوق الفقراء[3].

وعلى الرغم من سلوك الصين لمسار التحول الى قوة كبرى فمازالت تعتبر نفسها زعيمة الدول النامية، فهي تقول دائما في طرحها الاستراتيجي للشراكة مع القارة، إن إفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية، وإن الصين هي أكبر بلدان العالم النامية على الإطلاق[4].

3. الصين لا تملك ماضي عدواني أو توسعي

إن الصين لم تكن عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب ولم تهدد بلدانا أخرى، فبعد استقلالها، تجلى هذا المعتقد بتصريح الساسة المستمر أن الصين لن تسعى للهيمنة أبدا،

---

[1]– كاظم هشام نعمة، مرجع سابق، ص. 320.

[2]– كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (الأمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 222

[3]– فريدة روطان، التنافس الروسي – الصيني على القارة الإفريقية"، مجلة رؤية تركية، جويلية 2018، ص 150

[4]– توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص 107.

بـل تسـعى إلـى مواجهـة الهيمنـة. وخـلال الحـرب البـاردة كانـت الهيمنـة تعنـى الاتحـاد السوفياتي، وبعدها أصبحت الهيمنة تعنى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية ويرتبط بهذا المعتقد أن الصين عندما تحارب إنما تفعل ذلك دفاعا عن النفس، إذ يؤكد الكثير من الخبراء الصينين، أن حروب الصين كانت إما لحماية نفسها، من عدوان خارجي أو لتوحيد الدولة. كما أن الصين تعتمد في سياسة "التغيير الناعم"، هذه للتغلغل في إفريقيا ضمن مسلسل " التداعي على إفريقيا"، من قبل قوى دولية كثيرة على حقيقة، أنها لم تكن يوما دولة احتلال لإفريقيا، بعكس الغرب الذي ينظر له الأفارقة، بوصفه محتلا ووجوده في إفريقيا، يستهدف سلب ثرواتهم[1].

4. المساعدات الصينية بدون شروط سياسية

ترى الصين أن تجارتها مع إفريقيا ومساعداتها لا تفضي إلى كسب واحد بل أن المنافع متبادلة، ولا يظهر على التعاون الصيني في إفريقيا وجه سياسي مباشر، فكما قال "كابوركو" وزير مالية أسبق لرواندا "تأتي المساعدات الصينية بطريقة مختلفة عن تلك التي تقدمها واشنطن باريس، لندن ... من دون رسائل حول الديمقراطية وحقوق الإنسان[2]. أي دون إتباع المساومة أو المشروطية السياسية والتدخل في الشؤون الإفريقية[3].

5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية واحترام السيادة والمساواة:

تتميز الصين أيضا بسياسة "عدم التدخل" و"احترام السيادة "[4]، فهي لا ترغب في إزعاج القادة الأفارقة بطموحاتها في القارة، وفي ذلك يقول سفير سيراليون في الصين: "إن الصينين يأتون وينجزون العمل المطلوب تماما، من دون أن يعقدوا اجتماعات حول تقويم الأثار البيئية وحقوق الإنسان، والحكم السيئ والرشيد. ولا أقول إن هذا الأمر صائب، لكن

---

[1]– محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا العولمة البديلة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، سبتمبر 2011، ص 66

[2]– كاظم هشام نعمة، مرجع سابق، ص 356

[3]– بلخثير نجيمة، مرجع سابق، ص 49

[4]– كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 223.

الاستثمار الصيني ناجح، لأن الصينين لا يضعون معايير صارمة[1]. فقد وعت الصين ببراغماتيتها المعروفة، أن ما تحتاجه إفريقيا هو التنمية والشراكة وليس التنظير في القيم والأخلاق[2].

وقد ادعى "هي ونبينج" مدير قسم الدراسات الإفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين قائلا: نحن في الصين، لا نؤمن بأن حقوق الإنسان، يجب أن تسمو على السيادة .... لنا رأينا المختلف في هذا الامر. وتشاطرنا الدول الإفريقية، رأينا هذا ويكرر سفير الصين في إريتريا ممثل هذه الأفكار، مؤكدا أنه لا يحق للحكومات أبدا توجيه النقد، إلى غيرها من الحكومات، وبرغم ذلك، إن سياسة عدم التدخل هذه نسبية، إذ أن الصين تربط علاقاتها مع هذه الدول، بعدم الاعتراف بتايوان، تهتم الصين أيضا بمسارات التغيير في إفريقيا، فعلى سبيل المثال، ساعدت الجبهة الموحدة لأجل التغيير في تشاد ضد حكم الرئيس "إدريس ديبي"، الذي كانت تربطه علاقات مع تايوان واخذت تشاد منذ عام 2006 تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين[3].

عموما يمكن القول ان الصين تلعب على كل جوانب القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشري بصورة أكبر من الألة والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين، لتطوير اقتصادهم، من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي المؤسسات الاجتماعية، دون فرض شرط سياسية او إصلاحات[4].

---

[1]– فريدة روطان، مرجع سابق، ص 149.

[2]– عزت شحرور، العلاقات الصينية والإفريقية الفرص والتحديات وجهة نظر، صينية سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2014، ص 5.

[3]– كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 223.

[4]– محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص 66.

المطلب الثاني: طبيعة المصالح والأهداف الصينية في إفريقيا:

إن الصين البرغماتية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي أوجدتها الإفرازات الداخلية والدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أهداف لا تتحقق إلا بضرورة تغير نمط التفكير الصيني، ونماذجه السلوكية بالانفتاح النشيط على مختلف مناطق العالم بما فيها إفريقيا ، بكل ما تقدمه هذه المنطقة من منافع اقتصادية وسياسية لبكين، التي لا زالت تذكر دولها بذلك الانتماء المشترك للعالم الثالث مغتنمة تصاعدها الاقتصادي والسياسي – والذي تصفه بالتصاعد السلمي – .من جهتها تسعى الدول الإفريقية بما في ذلك إفريقيا جنوب الصحراء إلى الاستفادة من كل الفرص التي تقدمها إمبراطورية الوسط ولاسيما الاقتصادية منها في زمن توسع فيه مفهوم الأمن وتعددت مضامينه وأصبح للاقتصاد دورا مهما في التفاعلات السياسية على الساحتين الوطنية والإقليمية[1].

أولا: المتغيرات المؤثرة في التوجه الاقتصادي للصين نحو إفريقيا:

يمكن ان نوجز أهم العوامل والمتغيرات دفعت الصين للتوجه نحو القارة الإفريقية فيما يلي:

– الشراكة بوابة تتلاءم مع البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة، بحيث أصبح التعاون والتنافس أدوات إدارة السياسة الدولية.

–يعتمد نهوض الصين السلمي، على تهيئة بيئة مستقرة وسلمية للمدى البعيد، والشراكة هي الاستراتيجية الأفضل لبلوغ هذا الهدف.

– انخرطت الصين في العولمة في مرحلة متأخرة وكان عليها، أن تنغمس فيها في مجالات عديدة ومع أطراف كثيرة في العالم.

– تعرض الصين نفسها بأن شراكتها جيواقتصادية، ولن يترتب عليها، مقدمات لإقامة تحالفات ضد أي طرف.

[1]– جميلة طيب، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، المجلة الجزائرية للدراسات، المجلد الخامس –العدد الأول، جوان 2018، ص 02

– أظهرت الصين نفسها، توجها ملحوظا في سياساتها وتصريحاتها بأن النظام القائم، لا يستجيب إلى التطورات الجذرية التي وقعت في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ومن خلال مقاربة الشراكة الاستراتيجية بوصفها قوة ناعمة صينية، سيكون في وسع الصين حشد التأييد، وإشاعة ممارسة السياسة الدولية في إطار الشراكات الاستراتيجية السلمية، عوضا من الأحلاف والتكتلات العسكرية الأمنية بل تكتلات اقتصادية ينتفع منها جميع الأطراف.

– النزاعات والتوترات التي تشهدها المنطقة مثل الحرب على العراق وظاهرة الإرهاب، فهذه الحرب وعدم الاستقرار في الخليج العربي، أدى بالصين إلى استراتيجية تنويع مصادرها تزويدها بالبترول من أسيا الوسطى وكذلك إفريقيا.

ثانيا: أهداف ومصالح السياسة الصينية في إفريقيا:

يصف الرئيس الصيني شي جين بينغ العلاقات بين بلاده وإفريقيا بأنها تتميز " بالإخلاص والنتائج الحقيقة والتقارب والصدق، ولهذا كانت عبارة "إفريقيا" –الصين تتقدمان معا: التعاون المريح للجانبين من أجل تحقيق تنمية مشتركة"، شعارات منتدى التعاون الإفريقي بجوهانسبرغ في ديسمبر 2015[1].

ويلخص خبراء في العلاقات الصينية الإفريقية الاهتمام الصيني بإفريقيا فيما يلي:

1- المصالح والأهداف الاقتصادية:

– **تلبية احتياجات الاقتصاد الصيني من الموارد الطاقوية والمعدنية:** إن الصين تنظر إلى إفريقيا على انها عنصر مركزي، في مشروع استدامة نمو الاقتصاد الصيني، وتطويره على المدى البعيد وبحسب بنك الصين، فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام[2]، فالنمو الاقتصادي الكبير الذي تعرفه الصين جعلها من أهم مستوردي النفط

[1]– وليد الطيب، التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا"، مجلة رؤية تركية، العدد 16، 2015، ص 190.

[2]– إسماعيل ألاولي، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم استغلال وجهة نظر إفريقية، مركز الجريدة للدراسات، ص 30 [https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html]،2023/05/15

عالميا ، فقد كانت الصين سابقا هي أحد مصدري النفط في العالم، بحيث سنة 1975، بلغت صادراتها من هذه المادة (25%) من إنتاجها النفطي إلا أنها، ومنذ 1990 تحولت إلى دولة مستوردة بحوالي (600) ألف برميل يوميا[1]. فسعي الصين لتحقيق أمن الطاقة، هو أكثر من مجرد علم اقتصاد بسيط، إنه يتعلق باستراتيجية الصين التنموية ككل، وبالاتجاه الذي يسلكه برنامج التحديث الصيني[2].

وإذا كان النفط بؤرة التركيز الأساسية، والجزء الأكبر من زخم استثمارات الصين، وجهودها الدبلوماسية إلا انه ليس بأي حال المصدر الاوحد لهذا الاهتمام، فالصين تسعى جاهدة للحصول على موارد متنوعة ومنها النحاس والبوكيست واليورانيوم والألمنيوم والمنغنيز والحديد[3].

– **البحث عن أسواق جديدة للتجارة والاستثمار**: إن الصين تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة، للتجارة والاستثمار، استنادا إلى ان الاقتصاد الصيني هو بالأساس اقتصاد موجه للتصدير، ويحتاج إلى أسواق واسعة وكبيرة لتسويق منتجاته المتنوعة[4].

– **البحث عن الغذاء:** مع التوسع الصيني في الصناعة واستهلاك المياه والمساحات في التصنيع تحتاج الصين في المستقبل، إلى تأمين احتياجاتها الغذائية، من خلال مشروعات غذائية عملاقة في إفريقيا[5]، حيث أن للقطاع الزراعي أيضا، حصة في العلاقات الصينية الإفريقية، فالصين على رغم مساحتها الكبيرة تعاني من الأراضي غير الصالحة للزراعة،

---

[1]– ماهر إسماعيل إبراهيم عبد الله سعد عبد الله دوافع التوجه النفطي الصيني نحو القارة الإفريقية"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22، العدد 93، 2016، ص 546.

[2]– إيان تايلر، مرجع سابق، ص 150

[3]– هادي محمد حسين برهم، التنافس الامريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991–2010، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، د ت)، ص 116

[4]– توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص 108

[5]– وليد الطيب، مرجع سابق، ص 192

وهذا ما يعيقها في تحقيق اكتفائها الذاتي ويخضعها للتبعية الغذائية، ولأجل تغطية هذا النقص تستحوذ الصين على الأراضي، في إفريقيا لإنتاج الغذاء[1].

– **تسويق نموذج الصين للتنمية:** يرتكز النموذج الصيني على عدد من العناصر الأساسية كما يلي: الاستثمارات والتمويل وعدم التدخل في الشأن السياسي والبراغماتية العالية المستوى، وهو النموذج الذي تحاول الصين فرضه في مقابل نماذج أخرى تقليدية غربية ويابانية في التعاون، ومساعدة الدول الإفريقية لتحقيق التنمية وهي نماذج وتقاليد مغروسة في القارة السمراء، منذ فترات زمنية أسبق من الوجود الصيني، ويتيح "النموذج الصيني للتنمية" لجمهورية الصين الشعبية، أن تحتل مكانا في المقدمة على الأرض الإفريقية، وهو النموذج الذي يعتمد على الفصل بين التنمية الاقتصادية والإصلاحات السياسية في استراتيجية عدم الاهتمام بطبيعة الأنظمة الاستبدادية.

إن الصين حسب فاليري نيكي تقدم نموذجا للتنمية يعد فعالا، وبراغماتيا، ومخصصا حسب المقاس للبلدان الإفريقية وقوامه الفصل بين الأهداف الاقتصادية والإصلاح السياسي، فهي التي لم تعرف الديمقراطية حسب الفهم الغربي نجحت في صناعة مجتمع أخرج ملايين من الفقر المدقع، وهو ما شكل عامل جذب ورغبة للنخبة الإفريقية في التعامل مع هذا النموذج[2]. لهذا عد رئيس البنك الإفريقي للتطوير "دونالد كابروكا إن الصين يجب أن تكون النموذج الأول والمرجع الأساسي لإلهام الدول الإفريقية في تحقيق تقدمها"[3].

وفي هذا الإطار قالت "تيكوسوزانا زوما"، رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، إن منتدى الصين–إفريقيا منذ إنشائه عام 2000 أكد إمكانية اللحاق بركب التنمية وهو ما

---

[1]– نسرين بن ميهوب، القراءة في كتاب الصين إفريقيا النهب الكبير، للكاتب جوليان واعدر، مجلة قضايا أسيوية، العدد 01، جويلية 2019، ص 185

[2]– حكمات خضر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 79

[3]– فريدة روطان مرجع سابق، ص 148

يتفق مع اجندة التنمية الإفريقية لعام 3063، لنصل إلى الصورة التي ترجو أن تكون عليها إفريقيا"[1].

2- الأهداف والمصالح السياسية والاستراتيجية

ظاهريا يبدو التركيز الاستراتيجي للصين في القارة الإفريقية على الجوانب الاقتصادية، إلا أن البحث في الجوانب الأخرى، والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يظهر جوانب وأهدافا أكثر وأبعد، تعمل الصين على الظفر بها، فالأهداف الاستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة، تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة، تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي[2].

- **تعزيز الصورة الدولية للصين ونفودها السياسي:** إذ تسعى بكين دوما إلى التركيز على تحقيق التنمية السلمية لقوتها، ومن ثم فإن الجهود التي تبذلها في القارة الإفريقية تعزز من مصداقية، هذا التوجه العام، فضلا عن حصولها على مزايا دبلوماسية من خلال الدعم الإفريقي[3].

- **إزاحة علاقات تايوان الرسمية مع البلدان الإفريقية:** فمن الناحية الجيوسياسية تعد الدول الإفريقية ضرورية للمصالح الصينية، التي تسعى إلى تطبيق سياسية صين واحدة، حيث تسعى إلى إزاحة علاقات تايوان الرسمية مع البلدان الإفريقية، خاصة وأن المعركة، من اجل الاعتراف الرسمي الدبلوماسي بين بكين وتايبيه كانت حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية، منذ إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في عام 1949[4].

---

[1]- هنادي رشدي سلطان، قمتان إفريقية -هندية وإفريقية -صينية بمشاركة مصرية"، مجلة أفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعين، 2016، ص 111

[2]- حكمات خضر العبد الرحمن، مرجع سابق، ص 74

[3]- باسم راشد، واشنطن وتنامي النفوذ الصيني في إفريقيا"، مركز المستقبل للبحوث المتقدمة والدراسات، 2015/08/15 [http://futureuae.com]، 2023/04/29.

[4]- إسماعيل أولالي، مرجع سابق، ص 03.

واستطاعت الصين نقل الحشد الإفريقي من الجزيرة التايوانية إلى الصين، ونجحت استراتيجية الصين في تهميش دبلوماسية تايوان على الساحة الإفريقية، وفي باقي المناطق في العالم، وتبنت الدول الإفريقية في النهاية السياسة الواقعية التي فرضت عليها أن تقطع علاقاتها مع تايوان، وتعززها مع الصين الشعبية، وانقطعت علاقات جنوب إفريقيا مع تايوان في نهاية عام 1997، وتلاها الكثير من الدول مثل ليبيريا في 2003، والسنغال في تشرين أكتوبر 2005، التي استجابت للضغوط الصينية وتماشت مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وبعد انضمام مالاوي إلى قاطرة الدول الإفريقية في بداية عام 2008، لم يتبق من بين 53 دولة إفريقية، سوى أربع دول فقط حافظت على علاقاتها مع تايوان " بوركينا فاسو، وغامبيا ، وساو تومي وبرنسيب، مملكة سوازيلاند[1].

– **الحصول عن التأييد الدبلوماسي الإفريقي في الامم المتحدة والمنظمات الدولية:** كما تتأكد اهمية إفريقيا في الدبلوماسية الصينية أكثر من خلال ميزاتها العددية ، كأكبر تجمع إقليمي للدول ، وميل هذا التجمع نحو التكتل في التصويت في أطر متعددة الاطراف، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها حيث صرح الجنرال الصيني (كسيونغ غانغاي): الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين، أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الامم المتحدة[2].

فقد أثبت الحكومات الإفريقية بأنها مصدر موثوق للدعم كلما واجه السلوك الصيني انتقادات على سبيل المثال كانت الاصوات الإفريقية حاسمة بالنسبة إلى الصين في مجالات مختلفة، مثل قرار اللجنة الأولمبية بمنح الصين امتياز تنظيم أولمبياد عام 2008، في بكين، والتصدي لقرارات كانت مبرمجة بمفوضية الامم المتحدة لإدانة الانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان...).

---

[1]– حكمات خضر العبد الرحمن، مرجع سابق، ص 75.

[2]– سمير قط، مرجع سابق، ص.56

كما يقر تسانغ باو تسنع " الباحث في معهد غرب أسيا وإفريقيا في اكاديمية العلوم الاجتماعية، في بكين بالدور الإيجابي للدول الإفريقية، في تعطيل كل المشاريع الغربية المقدمة للأمم المتحدة، والتي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الصين، بحيث يقول: " منذ تسعينات القرن الماضي، قدم بعض الدول الغربية ما يسمى " وضع حقوق الإنسان في الصين " على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بذريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتم إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل، في ذلك إلى دعم الدول النامية ومنها الدول الإفريقية".

ولم تقتصر الفاعلية الأممية لإفريقيا على هذا الموضوع، فقط بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الإفريقي ، كمواجهة انضمام اليابان والهند الى العضوية الدائمة لمجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية وترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله الى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة، وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الامريكية إلى حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق أسيا ففي خطابه في طوكيو سنة 2004 حث " كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي آنذاك اليابان على التخلي عن دستورها السلمي[1]، إذ أرادت ان تنضم الي العضوية الدائمة لمجلس الامن وهو ما استجابت له اليابان مؤخرا ، فالعقيدة الأمنية اليابانية عرفت تغيرات جوهرية، وخصوصا بعد وصول" شينزو آبي" الى السلطة فمع نهاية مارس 2016 دخلت تشريعات أمنية وعسكرية جديدة أقرها البرلمان الياباني عام 2015 حيز التنفيذ ، حيث تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج حدود البلاد ، لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحسب مايكل أوسلين MICHAEL AUSLIN) فإن هذه التغيرات في العقيدة الأمنية اليابانية جاءت نتيجة تنامي التهديدات الإقليمية خصوصا من طرف كوريا الشمالية وتزايد القدرات

[1]– لحسن الحسناوي، مرجع سابق.

العسكرية الصينية في ظل استمرار التنازع الإقليمي حول منطقة بحر الصين الجنوبي التي تعد شريانا هاما لإمدادات الطاقة.

ويمكن تفسير دعم الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا التوجه الياباني برغبتها في تحميل اليابان جزءا من تكاليف حروبها في بعض المناطق، والاستعداد لأي مواجهة يمكن أن تحدث مستقبلا مع الصين، وخصوصا مع تزايد النفود الصيني ببعض المناطق، كأفريقيا التي نتج منها التضييق على مصالح القوى الغربية هناك[1].

– **مواجهة الهيمنة الغربية:** إن الصين تهدف من التقارب الاقتصادي مع البلدان الإفريقية، إلى تقارب سياسي، فالصين تريد ان تتقوى بورقة إفريقيا، في مواجهة الهيمنة الغربية وفي هذا الصدد صرح "ون جياباو" رئيس الوزراء الصيني الأسبق، خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أديس أبابا عام 2003، بأن الغرض من الاستراتيجية العالمية الأوسع لإقامة علاقات أوثق مع إفريقيا هو مواجهة الهيمنة الغربية وصرح بشكل مركز: إن الهيمنة بدأت تبرز رأسها القبيح"، ومن المؤكد أن هذا الموقف قد وجد صداه بين صفوف النخب الإفريقية، التي بدأت تنظر إلى الاستخدام المحض للشروط السياسية من قبل الجهات الغربية المانحة على انه تهديد لمواقعها[2].

– **دعم مركز الصين كقوة عالمية:** من اهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا، رغبتها في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون مع الجنوب، ولا شك أن القارة الإفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق[3]. فليس للصين خيارا في سعيها لاكتساب القوة سوى بسط نفوذها في إفريقيا، التي أصبت عنصرا جوهريا

---

[1]– لحسن الحسناوي، مرجع سابق.

[2]– هادي محمد حسين برهم، مرجع سابق، ص 105.

[3]– جانغ يون لينغ، الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تحرير جانع يو لينغ، ترجمة: أية محمد الغازي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)، ص 187

لاستراتيجيتها الشاملة وبهذا تتأكد الأهمية المتصاعدة لإفريقيا لدى إمبراطورية الوسط والمكانة الراجحة، التي تحتلها القارة من الأن فصاعدا في الاستراتيجية الشاملة الإفريقية[1].

– **تسويق نمط النظام السياسي القائم على الحزب الواحد** ومركزية التخطيط الاقتصادي للدول الإفريقية، على أساس أنه نمط ناجح في الحكم، وفي التقدم الاقتصادي، كبديل للديمقراطية التي ينادي بها العالم الغربي وهي دعوة تجد أذانا صاغية في معظم الدول الإفريقية التي تحكم ديكتاتوريا[2].

4- المصالح الأمنية للصين في المنطقة الإفريقية

يشير لويد ثرول في تقرير بعنوان " توسع العلاقات الصينية الافريقية وأثرها على الأمن القومي الأمريكي، نشر بمؤسسة رائد الى ان المصالح الأمنية للصين، في القارة الإفريقية تنبع من حماية استثماراتها الاقتصادية والحفاظ على نفوذها السياسي المتنامي، وقد بدأ ذلك ملحوظا في انخراط "جيش التحرير الشعبي الصيني في استراتيجية المهام التاريخية الجديدة" التي بدأت عام 2004، التي تؤكد على توسع الدور العالمي للصين في حماية " السلام الدولي وتعزيز التنمية المشتركة[3].

5- الأهداف والمصالح الثقافية

بالتزامن مع توسيع تمثيلياتها الدبلوماسية والقنصلية معظم دول القارة الإفريقية، فقد عمدت الصين إلى فتح العديد من المعاهد الثقافية لتعليم اللغة الصينية، وإلى تقوية حضورها الإعلامي، إما عبر إيفاد صحفييها إلى عين المكان، أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية تغطي نشاطها بإفريقيا "[4].

---

[1]– ياسمينة دورية بن طبيبل، مصالح الصين في الساحل الإفريقي"، أشغال ملتقى بعنوان الساحل ضمن استراتيجية القوى، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية (استراتيجيا)، 2015، ص 157

[2]– وليد الطيب، مرجع سابق، ص.192

[3]– باسم راشد، مرجع سابق.

[4]– إسماعيل ألاولي، مرجع سابق، ص 30.

وبموازاة ذلك أطلق راديو الصين الدولي في العالم 2006 محطة بكينيا تبث باللغات المحلية، وقد توجه العديد من الأفارقة للسفر إلى الصين لاسيما خلال المعارض التجارية. فيما بلغت أعداد الصينين ببلدان الجنوب الإفريقي مئات الألاف ما أسهم في نشر الثقافة الصينية بين الأفارقة لاسيما في (جنوب إفريقيا وزامبيا)[1].

ثالثا: دوافع تمسك المنطقة الإفريقية بالصين

تعود حماسة الحكومات الإفريقية للاستجابة للتواجد الصيني إلى عدة أسباب:

1- وجود صدى للسرديات التاريخية والسياسية الصينية حول تاريخ العلاقات الودية، واحترام الاستقلال السياسي وفلسفة عدم التدخل. وباختصار، فإن منهج الصين القائم على منهج عدم إملاء الشروط السياسية" لقي قبولا لدى القادة الأفارقة لثلاثة أسباب:

- هو تاريخ الاستعمار ورغبة إفريقيا في حماية فعالة لاستقلالها السياسي،

- تفضيل القادة الأفارقة لأنظمة وسلطات سياسية مركزية وليس مثل الأنظمة الغربية القائمة على النظام الديمقراطي التفويضي الذي تفضله الحكومات الغربية.

- هو ما تعرضه الصين على القادة الأفارقة من مسارات بديلة للتنمية، ليس فيها مجال للهيمنة الخارجية[2].

2- وعد الصين بشراكة تحقق " الكسب للجميع" خاصة عزم الصين على الاستثمار، والدعم في مجال التنمية في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا.

3- اعتماد الصين لمنهج فريد في تقديم المعونات التنموية والتمويل حيث تمزج بين المنح الخاصة والقروض الخالية من الفوائد وتخفيض الدين والقروض الامتيازية لتمويل المنح الدراسية وبناء منشآت البنية التحتية وتجهيزات الاتصالات وبناء القدرات في مجال الزراعة والتعدين عبر إفريقيا. تزويد الصين الدول الإفريقية وقادتها ببديل معتبر لخريطة الطريق

---

[1]- يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2015، [http://studies.aljazeera.net]، 2023/04/29.

[2]- إسماعيل ألاولي، مرجع سابق، ص 04.

الغربية التقليدية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطوير ذلك أن المنهج الصيني يشي بإمكانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون ليبرالية سياسية فمنذ ثمانينات القرن الماضي، أنقدت الصين أكثر من مائتي مليون من مواطنيها من الفقر المدقع. وتجد تلك السردية القومية لها صدى لدى الزعماء الأفارقة[1].

4- الطموح لتولي المقعد الإفريقي المقترح الدائم في مجلس الأمن الدولي وهذا يلعب جزءا من دبلوماسيتها مع الصين.

5- تفضل الحكومات والأنظمة الإفريقية نموذج المساعدات المالية والدبلوماسية الصينية، لأنه يعفيها من ثلاثة قضايا جوهرية تتمثل القضية الأولى بأن تلك المساعدات غير مشروطة سياسيا وتكمن القضية الثانية في انها لا ترتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وتتمثل القضية الثالثة بعدم مساءلة الحكومات الإفريقية عن طريقة صرف هذه المساعدات المالية أو توظيفها[2].

6- التجارة وإشباع احتياجات المواطنين الأفارقة باتت السلع الصينية الأساس الاستهلاكي لقطاعات واسعة من السكان في إفريقيا، بسبب سعرها التنافسي، وبالرغم من انخفاض جودتها نسبيا في أحيان كثيرة جعلت هذه العناصر الدور الصيني منافسا للدور التاريخي للقوى الاستعمارية الأوروبية، والدور الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية للقيام به، والدور المتنامي لعدد من الدول الأسيوية واللاتينية[3].

---

[1]- ألاولي إسماعيل، مرجع سابق، ص 05

[2]- حاكمات خصر العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، مرجع سابق، ص. 76

[3]- باسم رزق عدلي مرزوق تحديات الانخراط السريع تحولات الإدراك الإفريقي للحضور الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215 المجلد 54 جانفي 2019)، ص.169

الفصل الثاني

المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الأمريكية

تمهيد:

تحتل المنطقة الإفريقية مكانة اقتصادية بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بفعل موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي جعله يتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة في البحر الأحمر، وخليج عدن والمحيط الهندي، وتتحكم المنطقة الإفريقية في طرق التجارة الدولية، وطرق نقل النفط من الجزيرة العربية والخليج العربي إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، ولذلك سعت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الأخرى لإيجاد مواطن قدم لها في المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها.

المبحث الأول: مكانة المنطقة الإفريقية في التصور الاستراتيجي الأمريكي

تعتبر إفريقيا خزان موارد ضخم لم يُكتشف بعد لذلك اتجهت أطماع الدول إليها وبالأخص الولايات المتحدة وبكثرة لاسيما في العشرية الأخيرة، ومن هذا المنطلق فنتطرق في هذا المبحث تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الإفريقية، ثم نتناول أهداف التحرك الأمريكي في المنطقة الإفريقية

المطلب الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الإفريقية

خضعت السياسة الإفريقية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم، ومن الواضح أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها:

-ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية -الإفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الثابتة مثل: الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية إفريقيا في منظومة السياسة العالمية للولايات المتحدة.

- تغير الصورة الذهنية الخاصة بإفريقيا والتي ظلت مسيطرة لفترة طويلة، حيث طرأ تغيير ملموسا فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية، أضف إلى ذلك، أنه قد وصل إلى السلطة عددا من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم

أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو الأسواق الإفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة

– تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في إفريقيا، مثل: الجنوب الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة إعادة تقويم السياسة الفرنسية في إفريقيا ، حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية وهوما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية – الإفريقية الفرانكوفونية التي أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت[1]

وعليه، فإن مبادئ الديمقراطية واقتصاديات السوق واحترام حقوق الإنسان مثلت مبادئ السياسة الأمريكية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، وتشمل هذه السياسة تنشيط دعم الديمقراطية، المعونة الموجهة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، بناء اقتصاديات السوق الحرة، الاهتمام بالمخاوف البيئية واحترام حقوق الإنسان، تنشيط الدور الأمريكي في حل النزاعات[2].

ولقد ساهمت الحادثة الصومالية في إعادة تعريف سياسة واشنطن اتجاه افريقيا. ففي عام 1992 كان تأثير CNN واضحا وساهم في ايقاظ الرأي العام الأمريكي، حيث أن قناة المعلومات الصغيرة أظهرت الحرب الأهلية والمجاعة المشتعلة في الصومال، فشنت الحكومة عملية استعادة الأمل Restore Hope، حيث أن تفاقم الأوضاع في الصومال زاد من الضغط على الرئيس الأمريكي بوش الأب لإرسال القوات الأمريكية إلى الصومال، وبعد

[1]– حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، 2001، ص 180

[1]– المرجع نفسه، ص 180.

شهر من خسارته في الانتخابات أمام الرئيس بيل كلينتون، قام الرئيس بوش بتصريح و خطاب يعلن فيه مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية استعادة الأمل[1].

فضلا عن أن الأزمة في الصومال، أدت إلى وضع ملف ينظم التواجد الأمريكي في أفريقيا أطلق عليه National Security Review 30 والتي وقعت من قبل الرئيس بوش الأب قبل مغادرته السلطة، حيث أن السياسة المحددة في مجلة الأمن القومي 30 تم البت فيها من قبل الرئيس بيل كلينتون، حيث أن الخطاب الأول لمستشار الشؤون الأمنية لبيل كلينتون، أنتوني لاك Anthony Lake، وجه إلى إفريقيا ولقد حددت مجلة الأمن القومي 30 وعرفت الأهداف الأمريكية في:

- ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية ومن الموانئ في إفريقيا
- المساهمة في تعزيز احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة.
- التعاون في وضع وسائل إقليمية بين الأفارقة للمساندة أو لتأسيس السلم.
- المساعدة على وجود عسكري محدود في إفريقيا من أجل التدريبات والتمارين[2].

المطلب الثاني: أهداف التحرك الأمريكي في المنطقة الإفريقية

أولا: أهم العوامل المشجعة على التواجد الأمريكي في المنطقة الإفريقية

إذا كان السبب الرئيسي في عمليات التدخل الدولي المختلفة في القارة الإفريقية يعزى إلى السياسات والاستراتيجية الأجنبية تجاه تلك المنطقة، فليس بالإمكان إغفال حقيقة مساعدة الأنظمة الحاكمة لدولها لهم على ذلك بطرق مباشرة وغير مباشرة، من خلال العوامل التي عملت القوى الكبرى على الاستفادة منها وتوظيفها من أجل تحقيق أغراضها وهي[3]:

---

[1]- Daniel H; Simpson, U.S. Africa Policy: Some Possible Course Adjustment, (Strategic Studies Institute, U.S Army War College), August 15, 1994,p16

[1]- Frédéric Leriche, "la Politique Africaine des Etats-Unis : Une Mise En Perspective", Afrique Contemporaine, N207, Automme ,2003,p14.

[3]- عوض عثمان، التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط إفريقيا، (بيروت: معهد الاتحاد العربي، 2008)، ص 42.

-تنامي الانتماءات والولاءات التحتية (الدولية) على الانتماءات والولاءات الوطنية، وهو الأمر الذي يساعد القوى صاحبة الأهداف والمصالح على أحداث الاختراقات المناسبة، ومن ثم التدخل المباشر وغير المباشر في تلك الدول الإفريقية.

- تنامي الانتماءات والولاءات التحتية (الدولية) على الانتماءات والولاءات الوطنية.

- افتقاد الشرعية السياسية الحقيقية في تلك الدول الإفريقية مع تعاظم المشكلات الداخلية وتنوعها ومن ثم اعتماد أنظمتها الحاكمة في بقائها في السلطة على الظهير الأجنبي مقابل التسهيلات والمشاركة في تيسير التدخل ليس هذا فحسب وغنما في تثبيته وتوطينه داخل تلك الدول.

- عدم قدرة دول القارة الإفريقية على إحداث التكامل السياسي الحقيقي سواء الرأسي منه أو الأفقي، لأسباب كثيرة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وتاريخي وغير ذلك، ومن ثم فإن شيوع الصراعات والحروب الأهلية، يمثل عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويعطي الذرائع والمصوغات للدول الأجنبية للتدخل السافر بوجهيه المباشر وغير المباشر في صميم الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

- سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها دول القارة الإفريقية، وحاجتها الملحة للدعم الأجنبي، من أجل التنمية وتوفير الحاجات الضرورية لشعوبها، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من التبعية للدول المانحة ما يوجد مسوغتا للتدخل في الشؤون الداخلية.

- استغلال القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة موضوع الحملة الدولية ضد الإرهاب مسوغا لإدانة بعض دول القارة توطئة للتدخل المباشر وغير المباشر بها كما حدث ويحدث في الصومال والسودان، والترتيبات والاتفاقيات مع دول أخرى كجيبوتي وإثيوبيا وأوغندا.

- عدم ارتباط هذه الدول الإفريقية بروابط أمنية إقليمية مباشرة (باستثناء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، ولكن يبقى ارتباط منظمة "الإيجاد" بما يسمى بمنتدى شركاء الإيجاد، الذي يضم في عضويته دولا أوروبية وأمريكية يمثل ذريعة ووسيلة للتدخل في شؤون منطقة المنطقة الإفريقية أكثر من كونه يسعى إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات ومصالح أمنية

لدولها كما أنه ومن الملفت للنظر أن ميثاق الاتحاد الإفريقي في إطار تناوله لمسألة التدخل في شؤون الدول الإفريقية استحدث على غير المعهود في ظل (منظمة الوحدة الإفريقية)، إمكان التدخل التالي:

* حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

* التدخل بدون طلب في الحروب التي تشكل جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب أو إبادة جماعية.

* كما أن اعتماد السياسة الدفاعية للاتحاد لموضوعات تخص المجتمع المدني مثل حقوق الإنسان والبيئة ودور المرأة وتمكينها، وذلك تماشيا مع الإيديولوجية المعاصرة للنظام العالمي الجديد يساعد مساعدة مباشرة وغير مباشرة في استغلالها وتوظيفها للتدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة الإفريقية.

ثانيا: محددات السياسة الأمريكية في إفريقيا

1- المحددات الداخلية:

بعد انتهاء الحرب الباردة، التفتت أنظار العالم إلى الولايات لكونها القوة المهيمنة سياسيا، بالرغم من ظهور عدة تكتلات اقتصادية تعتبر ندا، إلا أن المعالم السياسية لتلك وحجم أدوارها في النظام العالمي الجديد لم يتضح بعد، فقد ازداد التركيز على العملية السياسية بالولايات المتحدة[1].

وفيما يخص المحددات الداخلية فمن أهمها جماعة المصالح (جماعات قطاع الأعمال، الاتحادات العالمية، المنظمات الدينية، الجماعات الإيديولوجية، الجماعات العرقية)، ومن الجدير بالذكر أن الجماعات العرقية قد زاد دورها في مجال السياسة الخارجية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، كان من أهم سمات أسلوب الجماعات العرقية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية هو الاحتماء بالرموز والقيم الأمريكية الفردية وحقوق الإنسان

[1]- حسين معلوم، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002، (طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2003)، ص 28-29.

والاعتماد على أسلوب الضغط بشكل قوي، فضلا عن التهديد بتغير الولاء في فترة الانتخابات من حزب إلى آخر، ويتهم كثير من تلك الجماعات العرقية كالزنوج بقضايا أوطانهم الأصلية كالصراع من أجل الاستقلال السياسي لبلدانهم[1].

2- المحددات الخارجية:

وتتقسم المحددات الخارجية الخاصة بالأوضاع الخارجية إلى[2]:

- **محددات دولية:** الوجود الفرنسي في القارة حتى قبل بداية المنافسة على الولايات المتحدة الأمريكية.

- **محددات إقليمية:** منها القوى الإقليمية الإفريقية التي كانت يمكن أن تلعب دورا بالنسبة للقضايا الكبرى في القارة، مثل جنوب إفريقيا ومصر.

- **محددات داخلية بالدول الإفريقية:** ظروف الدول الإفريقية ذاتها إذا كان من المتفق عليه أن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، تشكل أحد المحددات السياسية للسياسات الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الممارسات الأمريكية على مستوى الحركات السياسية تطرح أكثر من علامة استفهام، وهنا يمكن الإشارة إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، فقد ظهر واضحا في فترة ما بعد الحرب الباردة أن الولايات المتحدة، والدول الغربية تركز على الربط بين المساعدات والقروض، وبين الأخذ بعملية التحول الديمقراطية التي تتضمن التعددية الحزبية وحقوق الإنسان وتطرح الحالة الإفريقية المثال الواضح بهذا الخصوص غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001، لم تقتصر تأثيراتها على القدرات والقوة الأمريكية، والاقتصادية فقط، بل إلى قيمها ومبادئها

[1]- عبد الله نقرش، السلوك الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، العدد 286، بيروت 2002، ص32.

[2]- حارث عادل، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014)، ص 46

الديمقراطية، التي ارتبطت ببروز الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي ولعبت هذه الأحداث دورا سلبيا في المواقف الأمريكية حول حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

المبحث الثاني: مرتكزات السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا

يحتل المنطقة الإفريقية مكانة اقتصادية بارزة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بفعل موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي جعله يتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة في البحر الأحمر، وخليج عدن والمحيط الهندي، وتتحكم المنطقة الإفريقية في طرق التجارة الدولية، وطرق نقلا النفط من الجزيرة العربية والخليج العربي إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، ولذلك سعت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الأخرى لإيجاد مواطن قدم لها في المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها.

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي

أصبحت منطقة المنطقة الإفريقية منطقة مهمة في الميدان الاقتصادي العالمي بفعل عدة عوامل من بينها اكتشاف وإنتاج النفط فيها لاسيما في السودان[2].

ولقد تم اكتشاف أول حقل للنفط في السودان عام 1979، وأدى الصراع بين الشمال والجنوب إلى انسحاب بعض الشركات العاملة في مجال النفط من السودان مثل شركة شفيرون الأمريكية، ذلك لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان اعتبرت حقول النفط وخطوط أنابيب نقله ومنشآته وشركاته أهدافا لعملياتها العسكرية.

أوضح تقرير أعده "**ريتشارد تشيني rettcher tchiner**" نائب الرئيس بوش في ماي 2001 أهمية النفط لدى الولايات المتحدة، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة تستورد بعد 20 عاما برميلين من كل ثلاثة براميل النفط تستهلكها. وتشير بعض التوقعات إلى زيادة

---

[1]– والتر كاينستاينو، الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا، ترجمة: علي حبيب، (بيروت: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2004)، ص 80.

[1]– الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي، في 2018/03/25، من الموقع: [http:www.sndmist.net]، 2023/05/20

الطلب والاستهلاك الأمريكي للنفط من 19.7 مليار سنويا عام 2001 إلى 26 مليار بحلول عام 2020.

ولقد وصلت نسبة واردات النفط الأمريكية من إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2001 من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط، وتجاوزت هذه الكمية ما تستورده الولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 25%خلال عام 2015. ومن المعلوم أن إفريقيا لديها احتياطي كبير من النفط يصل إلى 7.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي ويقدر هذا الاحتياط بنحو 67.7 مليار برميل وهو يتجاوز احتياطي أمريكا الشمالية 54.2 مليار برميل[1].

يمكن القول أنه بالرغم من ضآلة إنتاج النفط في المنطقة الإفريقية مقارنة بغيرها من المناطق الإفريقية غرب إفريقيا فإن زيادة الطلب الأمريكي على النفط، بجانب عوامل أخرى يجعل المنطقة بؤرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يتعلق بالتجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة الإفريقية، فالفترة منذ بداية التسعينات على 2000 قد شهده تدني قيمة كل من الصادرات الأمريكية إلى دول المنطقة الإفريقية والواردات الأمريكية منها.

وكان الميزان التجاري لصالح الولايات مع كل دول المنطقة الإفريقية التي توافرت فيها بيانات باستثناء أوغندا ويعني ذلك أن معظم دول المنطقة الإفريقية تعد سوقا للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدر المنتجات والموارد الخام ذات الطلب الأمريكي.

قدمت أمريكا تقريرا سنويا حول علاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وطرحت عدة مبادرات لزيادة وتشجيع التجارة بين الولايات المتحدة والقارة الإفريقية بصفة عامة، وفي هذا الإطار طرح مشروع النمو والفرص الإفريقي "الأجوا" (AGOA) في الكونغرس الأمريكي ويهدف المشروع إلى تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وتشجيع الاستثمار الأمريكي في القارة. وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرض لها المشروع

[1]–سامي أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة، الدورة والاستجابة (ط1، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 133.

والتي تتعلق بقضية المنافسة في قطاع المنسوجات فإن الكونغرس بمجلسيه وافق على المشروع وأصبح قانونا في ماي 2000 ويعكس هذا القانون تحول الولايات المتحدة في تعاملها مع القارة الإفريقية إلى التجارة بدلا من تقديم المعونات ما أطلق عليه From aid to trade.

وقامت الولايات المتحدة بإلغاء 30 مليون دولار من الديون المستحقة على بعض الدول الإفريقية، وكذلك تخصيص 30 مليون دولار لبرنامج تنمية التجارة والاستثمار والتنمية وتم الإعلان عن زيادة المساعدات الأمريكية المقدمة إفريقيا[1].

في عام 1999 بمقدار 30 مليون دولار (أي بنسبة 4%) لتصبح 730 مليون دولار، بالرغم من أن الميزان التجاري للصادرات والواردات الأمريكية مع إفريقيا جنوب الصحراء كان طول فترة 1999 حتى 2003 في غير صالح الولايات المتحدة فإن الميزان التجاري للصادرات والواردات الأمريكية مع دول المنطقة الإفريقية باستثناء بورندي، كان في صالح الولايات المتحدة خلال الفترة تسقط وهذا ما يؤكد أن منطقة المنطقة الإفريقية ظلت بمنزلة سوق المنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدر للمواد الخام والسلع ذات الطلب الأمريكي ومن ثم فهي تساهم مع غيرها من المناطق الجاذبة للصادرات الأمريكية في خلق فرص عمل جديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة أن فرصة عمل من كل سبعة فرص داخل الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالتجارة وتحديدا بالصادرات الأمريكية للخارج التي أصبحت تعتبر قيمتها بما يتجاوز 400 مليار دولار سنويا خلال فترة التسعينيات[2].

وفيما يخص قانون تشريع الأجوا (AGOA) في 13 ماي 2004 لتحسين فرص دخول صادرات الدول الإفريقية المؤهلة إلى الأسواق الأمريكية حتى 30 ديسمبر 2015. وفيما يتعلق بدول المنطقة الإفريقية المؤهلة في إطار الأجوا فقد تم تصنيف روندا في إطار

[1]– سامي أحمد، المرجع السابق، ص 135–137

[2]– بشير عمارة، **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد واقع وآفاق**، (رسالة ماستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 54.

الدول المصدرة للمعادن حيث وصلت تلبية صادراتها من المعادن والمنتجات المعدنية نحو 29.4% من إجمالي صادراتها، كما تم تصنيف إثيوبيا وكينيا وأوغندا في إطار الدول المصدرة للبن والشاي والتوابل حيث وصلت نسبة الصادرات من هذه المنتوجات نحو 52.8%.

أما جيبوتي فلقد تم تصنيفها في إطار الدول المصدرة للخدمات، وتم تصنيف تنزانيا في إطار الدول المصدرة للسمك حيث وصلت نسبة صادراتها من السمك نحو 20.5% من إجمالي صادراتها خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا قد وصل حجمه إلى 55% 1999 مليار دولار وكان نصف هذا المبلغ مخصصا لصالح جنوب إفريقيا ونيجيريا فقط، وخصصت النصف الآخر قيمته (2.7 مليار دولار) مبلغ 150 مليون دولار لصالح بعض دول شرق إفريقيا، وغي كينيا (131 مليون دولار)، وإثيوبيا (5ملايين دولار) وجيبوتي (4 ملايين دولار) ورواندا (2 مليون دولار). وخلال عامي 2003 و2004 شاهدت بعض القطاعات داخل بعض دول المنطقة الإفريقية مزيدا من الاستثمار الأمريكي المباشر المقدم في إطار قانون الأجوا، حيث شهد قطاع المنسوجات في إثيوبيا وقطاع الملابس من كل من أوغندا وتنزانيا زيادة في حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة، وحصلت كينيا على نحو 12.8 مليون دولار كاستثمارات أمريكية مباشرة لزيادة صادراتها من البن إلى الولايات المتحدة.

يمكن القول أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا وجنوب الصحراء بصفة عامة وتركزت في عدد محدد من الدول الإفريقية، انعكس سلبا على نصيب دول المنطقة الإفريقية من تلك الاستثمارات 140-143[1].

[1]- حميدي عبد الرحمان حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2000، ص 186.

المطلب الثاني: على المستوى الأمني والعسكري

بعد أحداث الحادي من سبتمبر 2001 حدد مكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية في المنطقة الإفريقية ، وخاصة جيبوتي، الصومال، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، كمناطق خطرة، وفي عام 2003 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة مكافحة الإرهاب بميزانية قدرها 100 مليون دولار أمريكي فشمل التدريب العسكري تأمين الحدود والسواحل وتعزيز أمن الجوية وتطوير برامج تعليمية كمكافحة التطرف، بالإضافة إلى برامج مفصلة كمكافحة غسل الأموال، وتعتبر كينيا المستفيد الرئيسي من تلك المبادرة، حيث عملت بالتنسيق مع المسؤولين الكينيين على تطوير نظام شامل كمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي جلسة استماع عقدتها لجنة فرعية بمجلس النواب الأمريكي في أفريل 2004 حول الإرهاب، أكد رئيس اللجنة حينئذ إد رويس ED Royce أن الولايات المتحدة في حاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الإرهاب في إفريقيا.

وعلى الصعيد الإفريقي، كانت هناك جهود عديدة لمحاربة الإرهاب أحقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث اقترح الرئيس السنغالي آنذاك عبد الله وادنيني معاهدة إفريقية جديدة ضد الإرهاب تساعد على انضمام القارة إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وفي 17 أكتوبر 2001 اجتمع قادة 27 دولة إفريقية في العاصمة السنغالية داكار ضد الإرهاب الذي أدان أي عمل من الإرهاب وقد رحبت الولايات الأمريكية بالجهود الإفريقية في مكافحة الإرهاب وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخلى عن التزاماتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

تمثل المنطقة الإفريقية موقعا بارزا في الاستراتيجية الأمريكية إذ ركزت هذه على عدة عناصر ونذكر منها:

-التدخل لعرض الحفاظ على شبكة التحالفات القائمة، وتطوير شبكة المعلومات وبالأخص في مجال الاستخبارتية لمقاومة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل لإرهاب الإبقاء على العلاقات الودية مع الرؤساء والقادة العسكريين في المنطقة.

-القتال لحماية مصالح واشنطن في المنطقة والاحتواء أي التدفق غير مضبوط للطاقة وفي مقدمته النفط والحفاظ على استقرار المنطقة، أما التلويح باستخدام القوة أو استخدامها إذ استدعت الضرورة[1].

- توسيع وتعزيز المجهودات البيئية والإنسانية وتوفير الاستجابة في أوقات الضرورة، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي وهذا راجع لعدة تيارات من أهمها:

* موقع جيبوتي بالقرب من اليمن ومضيق باب المندب.

* صلاحية موانئها ومطاراتها للاستخدام والنقل العتاد البحري إلى منطقة الخليج العربي.

* تتمتع جيبوتي بالاستقرار السياسي مما يؤدي إلى عدم حدوث مشاكل للقوات الأمريكية.

-موافقة جيبوتي بالتوافد الأجنبي على أراضيها وهذا ما تم بالفعل في سنة 2002 باسم قاعدة ليمون إذ بلغ قدره 900 جندي وهناك إحصائيات تقدرهم بـ 1900 جندي.

وقعت واشنطن في سنة 2003 اتفاق يقضي باستخدام المنشآت العسكرية في جيبوتي وبالأخص المرافق البحرية وجعل القاعدة الأمريكية في جملتها المناهضة بالإرهاب وإلى جانب آخر يقضي يخص القاعدة لمونييه أثناء زيارته للرئيس الجيبوتي في 05 ماي 2014[2]، وفي ماي العام الماضي قمت واشنطن بتمديد مدة إيجار قاعدتها العسكرية لمدة عشر (10) سنوات إضافية وترى أن مهمة الجنود مراقبة المجال البري، البحري، الجوي، للسودان، إيريتريا، الصومال، ليبيا[3].

---

[1]- مسعود دخاتة، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004-2005، ص 105.

[2]- خالد يايموت، منطقة القرن الإفريقي والمصالح الاستراتيجية الدولية جيبوتي لاعب مهم وإيران استفادة من علاقتها بإيريتيريا، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، العدد 3327، (تاريخ 25 ماي 2015).

[2]-محمود علي، جيبوتي أرض القواعد العسكرية تهدد الأمن القومي المصري، [https://elbadil.com]، 2023/05/22

المطلب الثالث: على المستوى السياسي والدبلوماسي:

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في منطقة المنطقة الإفريقية بإقامة العلاقات الدبلوماسية وعلاقات وطيدة مع دول هذه المنطقة، فأمريكا دعت منن خلال ذلك سياستها إلى مكافحة الإرهاب والحفاظ على استقرار دول المنطقة، وبوصول إدارة جورج بوش الأب للبيت الأبيض قام وزير الخارجية "كولن باذون" في الشكل السابع توله كرئيس للدبلوماسية الأمريكية، فقام بزيارة أربعة بلدان إفريقية ومن بينها كينيا، أوغندا للفترة الممتدة من 23 و 24 ماي 2001 وتهدف الزيارة للتأكيد على حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لمكافحة مرض الإيدز مع التركيز على القارة الإفريقية وخاصة أن 216 مليون إفريقي يعانون مرض فقدان المناعة المكتسبة[1].

بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها جون كيري بجولة إلى كل من كينيا والصومال، جيبوتي من الفترة الممتدة في 04 و06 ماي وحملت هذه الزيارة جملة من الأهداف:

الأهداف المعلنة:

- الدعوة إلى مكافحة الإرهاب واستئصال جذور حركة الشباب الصومالية.
- التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية في هذه المنطقة.

الأهداف الغير معلنة:

-تعزيز الوجود والتفوق الأمريكي في المنطقة.

- التأكيد على أهمية المنطقة بالنسبة لها وبالنسبة لأمنها القومي.

- دعم الولايات المتحدة لدول المنطقة الإفريقية في مواجهة الإرهاب وبالأخص كينيا كونها حليف استراتيجي لها.

[1]- جميل مصعب محمود، التطورات السياسية والأمريكية في إفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدادي، 2006)، ص 90-91.

– إعادة رسم خريطة التوازن السياسي والأمني في القرن ما تخدم المصلحة الأمريكية[1].

– تأكيد على أهمية جيبوتي لأن المقرر للتنظيم إبقاء المعني لمكافحة الإرهاب في المنطقة الإفريقية في قوات أَبِصُوم في الصومال في تحالفات عاصمة الحرم باعتبار جيبوتي تمثل نقطة ارتكاز تستخدمها واشنطن في تنفيذ سياستها[2].

جمعت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الأهداف السياسية نذكر منها:

–تعزيز وجودها بشرق إفريقيا بكثافة وخاصة أن لها علاقات وطيدة مع كينيا عن إثيوبيا التي توجد فيها مراكز عسكرية وأخرى استخباراتية.

– خلق كيانات منفصلة عن بعضها البعض كل إقليم وحده دون النظر إلى العوائق المحتملة لتمرد السياسة.

– تشكيل حكومة صومالية لا تعارض المصالح الأمريكية اتجاه منطقة المنطقة الإفريقية.

– تضييق الخناق على الدول العربية خاصة في المجالين المائي والأمني.

– الحصول على القواعد العسكرية وخصوصا خيالة السواحل الصومالية في المحيط الهندي في الطرف الشمالي القريب المتصل بشبه الجزيرة العربية تحكم بها مجريات الشرق الأوسط[3].

---

[1]– خالد يايموت، المرجع السابق، ص 83.

[2]– أشرف الصباغ، جولة تحالفات كبرى تفيد مهام محددة أو ضم دول إفريقية إلى التحالف العربي، 2018/05/06، [https://arabie.com et news]، 2023/05/23

[2]– محمود الشافعي، الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي، الأهداف والتحديات، 2018/02/28 [https://www.org.iol]، 2023/05/23

الفصل الثالث

التنافس الصيني الأمريكي على المنطقة الافريقية

المبحث الأول: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية

تعتبر الصين والولايات المتحدة من أكبر المستثمرين في القارة الأفريقية حيث تسعى الصين إلى تعزيز وجودها الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية، مشاريع البناء، الطاقة، التعدين، والزراعة، وبدورها تعمل الولايات المتحدة على تعزيز التجارة والاستثمار في القارة، مع التركيز على تعزيز الشراكات التجارية مع القطاع الخاص الأفريقي، لذا سنتناول في هذا المبحث الموقف الأمريكي من التوسع الاقتصادي للصين، ثم الموقف الأمريكي من التواجد العسكري الصيني في إفريقيا، وأخيرا المنطقة الإفريقية بين التقدم الصيني والتراجع الأمريكي.

المطلب الأول: الموقف الأمريكي من التوسع الاقتصادي للصين في إفريقيا

ينقسم الخبراء في واشنطن بشأن وجود الصين ودورها المتنامي في القارة الإفريقية إلى قسمين:

القسم الأول: يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم "معانقو الباندا"، ويعتقدون بأن الصين يمكن ان تمثل تهديدا للولايات المتحدة الامريكية أو خطرا يهدد مصالحها.

القسم الثاني: يضم القسم الثاني "مهاجمو التنين"، الذين ينظرون إلى الصين على أنها الخطر الأول الذي يتهدد بلادهم، وهم بذلك يتنبؤون بحرب عالمية ثالثة[1].

أولا: التقارير الامريكية حول التواجد الصيني في إفريقيا

إن الإدارة الأمريكية تنظر بقلق بالغ إلى التمدد الصيني في إفريقيا، وقد سلط تقرير صدر في 2015 عن مؤسسة راند الأمريكية، بتكليف من الجيش الأمريكي الضوء على هذا الملف وحمل عنوان " توسع العلاقات الصينية مع إفريقيا، وانعكاساته على الأمن القومي للولايات المتحدة"، حيث ترصد مفردات هذا التقرير اتجاهات القلق الأمريكي من ظهور دور سياسي عسكري صيني يعوق أدوار الجيش الأمريكي في القارة السوداء، وبسبب مشاركة الجيش الشعبي الصيني في عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية، وتوافد مليون صيني

[1]– حكمات خضر العبد الرحمن، "عرض كتاب السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة"، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، 2017، ص 80

إلى إفريقيا وربما تفسر الجملة الحكيمة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مبعث التوجس الأمريكي ، حيث تقول مادلين أولبرايت": إن التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم · حكمة تعلمتها بعد زيارة ماراثونية لعدد من الدول الإفريقية، في الفترة من 17 إلى 23 أكتوبر 1999 وكانت تلك الفترة هي البدايات الأولى للنفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا ،فقد تضاعف التبادل التجاري بين القارة السمراء والصين منذ انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000م وحتى اليوم أضعافا كثيرة[1].

ثانيا: الصراع الأمريكي الصيني على موارد الطاقة في إفريقيا

تشكل موارد الطاقة في إفريقيا عامل جذب تتنافس الفواعل الدولية، لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما كشفته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في زيارتها للسينغال حيث نصحت فيها الدول الإفريقية توخي الحذر مما أسمته الإمبريالية الصينية، وهو الأمر الذي انتقدته الصين بشدة. ووصفت صحيفة " واشنطن تايمز" الأمريكية جولة كلينتون بأنها تهدف في الأساس إلى مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة السمراء، حيث اشارت إلى ما يزعج واشنطن هو ان إفريقيا أصبحت منطقة نفوذ للصين التي تستغل الموارد الإفريقية الكبيرة، وهو ما يشكل خطرا على ميزان التنافس الاقتصادي والعسكري المتنامي بين بكين وواشنطن[2].

كما أشار تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكية المعنون بـ (الاتجاهات العالمية 2025/ عالم متحول الصادر في تشرين الثاني 2008 إلى ان السنوات الخمس عشر القادمة، سوف تشهد صراعا شديدا على مصادر الطاقة نظرا لتغير موازين القوى العالمية، واعتماد كثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية، مما دفعها لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وذهب التقرير إلى أن الصين ستعتمد في استيرادها ما يقرب من ثلثي

[1]– وليد الطيب، مرجع سابق، ص 189

[2]– مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي ... الواقع والتحديات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، 2013، ص78

احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وهو ما يدفعها إلى التحرك في مناطق ذات وفرة نفطية في قارة إفريقيا، وفي هذا الإطار عدت الولايات المتحدة الأمريكية النفود الصيني المتزايد في القارة الإفريقية، بأنه يمثل تهديدا لنفوذها ومصالحها في القارة، إذ أكدت استراتيجية الامن القومي الأمريكي عام 2006 بأنه: " يتصرف الصينيون وكأن في وسعهم بطريقة أو بأخرى احتجاز إمدادات الطاقة في أنحاء العالم، أو السعي إلى توجيه الأسواق بدل فتحها، أي كأن بمقدورهم انتهاج مركنتلية مستعارة بطريقة معيبة[1].

ثالثا: تنامي القلق الأمريكي من المساعدات والقروض الصينية:

هناك قلق كبير في واشنطن حول التسهيلات التي تقدمها الصين لإفريقيا، والدول العربية، في مجال المساعدات والتي لا تقيد مطلقا بأية شروط أو أبعاد إنسانية، إذ ترفض الصين ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية، على نحو ما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، وقد أصبحت هذه السياسة الصينية سياسة رسمية بالفعل، بعد أن اعلن رئيس الوزراء الصيني وين جياباو WEN JIABAO أن المساعدات الصينية لإفريقيا هي مساعدات مخلصة ، غير انانية وغير مشروطة "[2].

فالصين تقدم نفسها للدول الإفريقية بوصفها نموذجا للدولة النامية، بغية الدفع قدما بتعاون (جنوب جنوب) ويرتكز دورها الاقتصادي في إفريقيا على التنمية المشتركة. وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسبما أعلنت رسميا رافعة شعار " العولمة التنموية وهو طرح مغاير لنهج القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، الذي لطالما اقترن بالمشروطية السياسية والاقتصادية[3]. وببراغماتية واضحة تعرض الصين قيامها بتمويل

---

[1]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 78

[2]– سعيد إبراهيم صابون النور، تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية والعربية، "مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، نوفمبر 2017، ص 91–92

[3]– جهاد الخطيب، الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37، جويلية 2018، ص55.

مشروعات البنية التحتية، التي توقف البنك الدولي ومعظم الجهات المانحة الثنائية عن تمويلها منذ عقود مضت وتشير الدراسات الى ان الشركات الصينية تنفذ مشروعات البنية التحتية بتكلفة تعادل (25%) من تكلفة الشركات الغربية[1].

وتقدم الصين قروضا غير مشروطة بالدولار للوصول إلى إمكانيات إفريقيا الكبيرة، من المواد الأولية مما يجعل قواعد السيطرة الكلاسيكية التي تمارس الولايات المتحدة عبر البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي غير مؤثرة، وفي هذا المجال جاء في التقرير الذي أعده مجلس العلاقات الخارجية الصيني سنة 2005 ما يلي : أن المساعدات والاستثمارات الصينية في إفريقيا لها الأفضلية لدى الدول الإفريقية لأنها تقدم بدون شروط متعلقة بطبيعة الحقوق والشروط الجبائية، وهي أمور تشترطها المساعدات الغربية، فالدول الإفريقية سوف تتجه أكثر فأكثر إلى عدم الرضوخ للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل مساعداته، لان الصين تقدم لهم شروطا تفضيلية، وتبني إضافة إلى ذلك الطرق والمدراس ومشاريع البنية التحتية[2].

لقد خسرت الشركات الامريكية عقودا في البنية التحتية لصالح عروض الصين، كما ان المنتجات الصينية منخفضة التكلفة، فقد اجبرت المنتجين الغربيين على إخلاء الساحة لهم في كل الميادين، عدا المجال الصغير لسوق منتجات التقنية العالية، أو منتجات الترف في إفريقيا. كما تعتمد الصين استراتيجية العطاءات ذات التكلفة المنخفضة، والتي تركز على العمالة الصينية المهارة وشبه الماهرة، فضلا عن تكاليف إدارية أقل، هو من أهم ما يميزها عن الشركات متعددة الجنسيات التقليدية الغربية، والجنوب إفريقية في إفريقيا[3].

---

[1]– أمير سعيد الصين الصاعدة..... فرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثالث، ديسمبر 2008، ص 48

[2]– خلفة نصير، السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المغرب العربي، من كتاب السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي (ألمانيا) المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص 392.

[3]– كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك ام منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، (الأمارات العربية المتحدة: الدار العربية ناشرون، 2009)، ص 140

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من التواجد العسكري الصيني في إفريقيا

أولا: القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي

إن خطوة إنشاء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي أمر من الطبيعي أن يثير هواجس لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وذلك بسبب ما قد يثيره الوجود العسكري الصيني في القرن الإفريقي خاصة من احتمالية تعارض مع المصالح الأمريكية تحديدا والغربية بصفة عامة، وتشير بعض الدراسات إلى أن إسماعيل عمر جيله "، رئيس جمهورية جيبوتي أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الامريكية، في شهر ماي 2016 تلقى رسائل أمريكية واضحة متحفظة، بخصوص فتح أبواب جيبوتي، أمام وجود عسكري صيني دون دراسة متأنية للأمر أو تشاور مع حلفاء جيبوتي التقليديين.

ومن هذا المنطلق تتزايد مخاوف أمريكا من ان يؤثر وجود القاعدة الصينية في جيبوتي، سلبا على مصالحها، في هذا البلد ذي المساحة الصغيرة خصوصا على قاعدة (اليمونييه) العسكرية، التي تنطلق منها العمليات العسكرية السرية ضد تنظيم القاعدة في الصومال واليمن، وأشار مسؤولين أمريكيون الى وجود قلق أمريكي من ان تفرض الحكومة الجيبوتية قيودا على وصول الجنود الأمريكيين الى القاعدة وعلى حركة الأفراد العسكريين داخلها، بالإضافة الي تقييد العمليات العسكرية التي تقوم بها القاعدة العسكرية[1].

يمكن للقاعدة البحرية الصينية التي تعد أول قاعدة لها خارج الحدود، أن توفر فرصة كبيرة للصين في توسيع نفوذها خارج أراضيها، خاصة وان المنطقة التي وضعت فيها القاعدة الصينية الجديدة تشهد العديد من عمليات مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية[2].

---

[1]– كمال الدين شيخ عرب، ابعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات 11 جانفي 2017، ص 08

[2]– منال حميد، اليويورك تايمز: قاعدة صينية في جيبوتي تثير قلق واشنطن، ترجمة الخليج أولاين، 2017/02/26 [https://alkhaleejoline.net]، 2023/05/27.

ثانيا: الموقف الأمريكي من الانتشار البحري الصيني لضمان أمن الملاحة البحرية

ما يشغل البنتاجون هو أن أحد الدوافع الرئيسية وراء الانتشار البحري الصيني، إظهار القوة لضمان امن طرق الملاحة البحرية الحيوية، ونقاط الاختناق التي تمر من خلالها شحنات النفط المتجهة إلى الصين، ويستند هذا الإحساس بالقلق إلى ان الانتشار البحري للصين، سوف يشكل على المدى البعيد تحديا لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على هذه الطرق البحرية ونقاط المرور.

المطلب الثالث: المنطقة الإفريقية بين التقدم الصيني والتراجع الأمريكي:

كشف الحضور الصيني في الساحة الإفريقية ومزاحمته للتواجد الأمريكي عن الكثير من جوانب الصدام والتعارض الصامت بين الولايات المتحدة والصين.

وفي تحليل للانتشار الصيني المتمحور على الجانب الاقتصادي والسياسي بعيدا عن العسكرة توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التنافس وأهم عناصر هذا التفوق في رقعة ومساحة الانتشار في إفريقيا أكثر من (35) دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتها ورعاياها من أهمها: أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا وفي غنياي بيساو والكاميرون وتوجو والقرن الإفريقي، موريتانيا

– الصين تركز في انتشارها على عدة مجالات: الثروة وخاصة النفط التنقيب والإنتاج، في (السودان أنجولا تشاد، غرب افريقيا، موريتانيا...)، (التبادل التجاري وخاصة تصدير المنتجات الصينية الرخيصة الثمن واستيراد المواد الخام الحديد الخام والطاقة) [1].

ويعزو الخبير في الشؤون الافريقية الدكتور علاء سالم أسباب التراجع الأمريكي، امام التمدد الصيني التنافس على الفضاء الافريقي الى عدة أسباب جوهرية:

[1]– تقرير خاص، الولايات المتحدة الأمريكية والصين في افريقيا تنافس وتزاحم مركز الناطور للدراسات والأبحاث، أفريل 2013 [www.strategy.unblog.fr]، 2023/05/27

– الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي امام ديناميكية الاقتصاد الصيني.

– الولايات المتحدة الامريكية تعد أكبر مدين للصين بعد اقراضها 500مليار دولار، عندما تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة كبيرة في عام 2009. ومن تجليات هذا الاهتزاز في المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية كثيرة أهمها:

* تقليل الميزانية بسبب العجز الكبير، وتدهور قيمة الدولار.

* تعاظم دور الصين في أسواق النفط وخاصة في دول الخليج وفي افريقيا، حيث ابرمت علاقات شراكة شاملة في مناطق النفط الرئيسية في العالم وعلى الأخص افريقيا شرقها وغربها، مما جعلها في مركز متميز في سباق الطاقة العالمي، هذا ما عزز من احتمال حدوث صدام بينها وبين الغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية[1].

– إيلاء الاهتمام للجانب العسكري في علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الإفريقية. (قيادة عسكرية متخصصة (أفريكوم) وتعاون أمني وقواعد عسكرية تنتشر في شرق إفريقيا جيبوتي، ثم تشاد ونيجيريا وخليج غينيا وموريتانيا والنيجر، والألاف من الجنود والأساطيل والأسراب الجوية، في جيبوتي وفي كينيا وفي المحيط الهندي والبحر الأحمر، وفي غرب إفريقيا وشمالها). في الوقت الذي تعطي الصين الأولوية للتنمية.

– استراتيجية (التوتر) (الدائم الأمريكية من اهم مضمونات الاستراتيجية الكونية الامريكية، خلق وإبقاء التوترات وبؤرها في أسيا وإفريقيا وفي أمريكا اللاتينية أي التوتر الدائم.

وبسبب هذه الاستراتيجية القائمة على العسكرة وخلق وإدامة بؤر التوتر، لا تجد في إفريقيا غير القواعد العسكرية والعسكريين الأمريكيين، أما بالنسبة للصين فنجد العامل والمهندس في ورش البناء، والطرق والتنقيب وكذلك السلعة الصينية في متناول أيدي المجتمع[2].

---

[1]– الولايات المتحدة الأمريكية والصين في افريقيا تنافس وتزاحم مركز الناطور للدراسات والأبحاث، مرجع سابق

[2]– المرجع نفسه.

ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن الدور الأمريكي في إفريقيا أخد في الازدياد، وقد بات من واضحا أن الولايات المتحدة الامريكية تسعى من خلال استحداث آلية القمة الإفريقية–الأمريكية، أن تلحق بالقوى الصناعية الأخرى التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وعلى رأسهم الصين، هذا يفتح السؤال حول المسار الذي سيؤول إليه التسابق الأمريكي الصيني على إفريقيا، وأسواقها ومواقعها الجيوبوليتكية والمسارات الاستراتيجية التي يمكن أن تحفظ حالة التوازن في القارة[1].

[1]– وليد الطيب، مرجع سابق، ص 190

المبحث الثاني: تحديات المنطقة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي الصيني

في ظل التحديات والتهديدات الأمنية وبروز قوى أخرى منافسة على القارة، فإن مستقبل التواجد الأمريكي الصيني في استمراره أو تراجعه مرهون بمستقبل كل طرف في القارة وقدرته على مواجهة هذه التحديات لضمان التواجد وزيادة النفوذ في القارة السمراء، كذلك يبرز مستقبل القارة الإفريقية في ظل التنافس على ثرواتها فهل هناك تحقيق للتنمية أم أن واقع القارة سيواصل على طريق التهميش وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: واقع المنطقة الإفريقية في ظل التنافس على ثرواتها

إذا كانت معظم الدول الإفريقية قد شهدت خلال فترة الحرب الباردة موجة من الاستقلال والتحرر ضد القوى الاستعمارية، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة كغيرها من الفترات السابقة لم تحمل للقارة الإفريقية سوى قوى جديدة متنافسة على ثرواتها، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تسعى كل منهما إلى تحقيق القوة والنفوذ، وخدمة المصالح التي تعتبر المحرك الأساسي لأي دولة في محيطها الخارجي، حيث انجر عن هذا التنافس مجموعة من الآثار السلبية التي تواجه القارة.

أولا: نشوب الصراعات الداخلية المسلحة

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة وامتلاك الدول لموارد أولية أهمها الموارد النفطية، وهو ما مثلته الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدء من السودان شرقا ومرورا بالكونغو الديمقراطية في الوسط وأنغولا وموزمبيق جنوبا وانتهاء بنيجيريا وسيراليون غربا[1].

ورغم أن تلك الموارد مثلت دافعا لدخول القادة السياسيون في تنافس لنيل أكبر نصيب ممكن منه خاصة مع غياب آليات ديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ساهم بدرجة أو

[1]– وزان بلال، التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014–2015، ص 110.

بأخرى في تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسيما في ظل تزايد الطلب عليها، حيث لعبت هذه القوى دورا مؤثرا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية مستفيدة من مفهوم "الدولة العصابة" الذي كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي مولت حروبها عبر استنزاف هذه الموارد مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها.

وبالرغم من أن القارة الإفريقية تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، وهو ما يمكنها من الاستفادة من النفط في تحقيق التنمية، فإنه في المقابل لعب دورا في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض بالعصابة، فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقية لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة الاقتصادية والسياسية، فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط تقضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، وهو الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد وغياب أولويات التنمية الوطنية الملائمة للاقتصاديات الإفريقية[1].

وفي هذا السياق يشير بول كوللير paul collier" في مقال له تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية" the market of civil war إلى أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حربا مدينة كبرى في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة، وتشير منظمة "الشاهد الدولية" وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا فإنها تعاني من ديون

[1]– وزان بلال، المرجع السابق، ص 111.

خارجية تقدر ب 4.6 مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية ألف" أكويتان" التي سعت لنشر الفساد والرشوة[1].

إن هذه النماذج وغيرها في إفريقيا مثلت بدورها محفزا لاستنزاف موارد القارة حيث قامت الشركات العالمية مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى- بمساعدة الفرقاء المسلحين مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها أو وفقا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

ويمكن تقسيم تعامل القوى الكبرى والشركات النفطية العالمية مع الموارد النفطية إلى مرحلتين أولهما مرحلة الصراعات التي ساهمت فيها تلك الشركات سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وثانيهما: مرحلة السلام الذي بدأ ينتسب في بعض مناطق الصراع، وصاحبه تغير في أدوات الاستغلال وبدأ أن الصراع أكبر بين تلك القوى، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، فضلا عن اصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول إفريقية.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية: المرحلتين فتمة تحركات للولايات المتحدة خاصة في منطقة خليج غينيا النفطية لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية من خلال زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكتيف التعاون العسكري في هذه المنطقة، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنغولا في 2002 والكونغو الديمقراطية وليبيريا، تم جنوب السودان في 2005، والتغافل عن الفساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق استقرارها.[2]

ففي أنغولا يمول الدخل البترولي حربا داخلية دولية بلغت خسائرها ما يزيد عن مئات الآلاف من القتلى، وقد أسهمت الشركات النفطية العالمية ب 900 مليون دولار في تمويل

---

[1]- خالد حنفي علي، "الشركات العالمية.... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007، ص 90-91.

[2] -U.S increasing operation in the guinea, American for os press service, September 5, 2006

كبر غزو حربي ضد حزب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا" UNITA وهو أحزاب المعارضة، والذي تأسس عام 1966 في أنغولا.

وقد نشر "الاتحاد البريطاني لتقدم العلم BA" تقريرا يتهم فيه هذه الشركات بالتواطؤ في البلد الذي نجم عنه أكبر كارثة بشرية، ففي هذا البلد النفطي والذي كان يتمتع بثروات زراعية وصناعية كبيرة قبل النفط، أصبح سكانه من أفقر الشعوب في العالم، حيث ساعد النفط في تكريس الثروات الطائلة لكبار المسؤولين والبقاء في السلطة بمساعدة شركة shell شال[1]

وفي نيجيريا حيث مثلت الموارد النفطية مغذيا الصراع فيها، فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين حركة دلتا النيجر التي تتهم شركة شال shell بإبادة محاصيلها الزراعية، وعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيها للاستغلال وبيئتها للدمار ونهب الثروات وبين قوات الأمن النيجيرية المكلفة بحماية الإمدادات البترولية[2].

أما تشاد فأدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد بين تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم، حيث أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الشركات التي تتبنى الخط كشيفرون وأكسون وبتروناس chevron, Exxon, patronnas قد تخلت عن مسؤوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين، ورفضت إكسون Exxon تعويض المزارعين أو إعادة أراضيهم كما منعت بعض القرى من الحصول على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها، وتعرضت معيشة صيادي الأسماك في كربيي الذين يصطادون قبالة ساحل الكاميرون للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب[3].

---

[1]– نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاذ البترول"، (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص127–128

[2] –the curse of oil in africa, sur site : www.netnowal.com تاريخ الدخول للموقع 2023/05/25

[3]– خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 93–94.

ثانيا: تدهور الوضع الاقتصادي:

والذي يتمثل في النقاط التالية:

1- زيادة أزمة المديونية وانتشار الفساد:

إن الواقع الذي يحدثنا على تراء الدول الإفريقية بمواردها الطبيعية المختلفة كالنفط الذي يحدثنا في الوقت نفسه عن معاناة شعوبها، ورضوخ دولها تحت عبء المديونية، وكذا عن الفساد الأنظمة الحاكمة الذي الفساد بدوره أدى إلى ضياع هذه الموارد من دون أية فائدة حقيقية مسجلة في عملية التنمية، فعلى الرغم من نيل دول القارة الإفريقية لاستقلالها الوطني، وتحررها من القوى الاستعمارية إلا أن كترة الحروب الأهلية والنزاعات البينية بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي المتدني دفعها للبحث عن منقذ ومخلص خارجي[1].

وبالتالي توجهت نحو المؤسسات المالية العالمية بغية الخروج من دائرة الفقر إلى حلقة النمو، غير أن هذه العملية لم تسفر إلا على ظهور أزمة المديونية التي أتقلت كاهل الدول الإفريقية وأعاقت تنميتها خصوصا في ظل تصاعدها وتفاقمها المستمر.

ففي سنة 1990 وصل حجم المديونية إلى 272 مليار دولار وخدمة الدين إلى ما يقارب 38 مليار دولار أي ما يعادل 46% من الصادرات أما في سنة 1998 فتجاوزت 400 مليار دولار وفي تقرير المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح إفريقيا "الأونتكاد" لعام 2003 فقد تساعد إجمالي الديون المستحقة على إفريقيا من 285 مليار دولار سنة 2001 إلى 295 مليار دولار عام 2002، أما البلدان الواقعة جنوبي الصحراء فبلغ حجمها 203 مليار دولار سنة 2001 لتزيد عن 210 مليار دولار سنة 2002 وإلى قرابة 220 مليار دولار سنة 2003. [2]

---

[1]- حمدي عبد الرحمن، " التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، 2009، ص27

[2]- بشير عمارة، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) واقع وآفاق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص54.

أكثر من ذلك تصاعد المديونية في السنوات الأخيرة بشكل مخيف ففي سنة 2004 وصلت إلى 321 مليار دولار، وفي 2006 بلغت 253 مليار دولار نتيجة "مبادرة البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون" التي التزمت بتخفيض 61.1 مليار دولار لصالح 21 بلدا إفريقيا وعادت في 2007 إلى الارتفاع حيث بلغت 283.3 مليار دولار وفي سنة 2008 ازدادت إلى 286.8 مليار دولار أما في سنة 2009 وصلت إلى 300.6 مليار دولار عاودت الارتفاع بسبب القروض التي حصلت عليها نتيجة الصدمات التي حدثت منذ عام 2008. [1]

وعليه يمكن القول أن مسألة التنمية في إفريقيا لم تتجاوز مستوى الشعارات في الصحافة وأجهزة الإعلام ذلك أن السياسات المتبعة لم تؤدي إلى تحسين الظروف السياسية للشعوب الإفريقية وإنما إلى تفشي مجموعة من الأزمات الاقتصادية المختلفة كانتشار الرشوة، الفساد الاقتصادي والسياسي على أعلى مستوياته، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الاتهام الذي وجهته منظمة "هيومن رايتس ووتش" human rights watch وكذلك منظمة الأمم المتحدة في أفريل 2002 لأو غندا والمتمحور حول قيام هذه الأخيرة بسرقة بعض الموارد من منطقة شمال شرق الكونغو خاصة منطقة إيتوري لصالح شركات أمريكية[2]

2-أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول الإفريقية

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 التي ظهرت نتيجة أزمة الرهن العقاري إلى التراجع في نسبة النمو الاقتصادي للدول الإفريقية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا بها متوسطة 6% خلال الأعوام 2006-2008 إلى 2.5% عام 2009. [3]

---

[1]- اللجنة الاقتصادية الإفريقيا، تمويل التنمية تقرير مرحلي عن تنفيذ آراء مونتيري 25-28/03/2010، من الموقع
http://www.uneca.org/cfm/2010/documents/arabic/financing.fordrelopement-p10.Aprogressreport.onmonterreyconsensus.pdf

[2]- خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص92.

[3]- الآفاق الاقتصادية لإفريقيا، من الموقع
http://www.africaneeconomicoutlouk.org/fileadminpaes/resources/AEO%20executive205.%ummoy-analic-res/pdf

وقد انعكس هذا الانخفاض على زيادة البطالة حيث ارتفعت نسبتها بإفريقيا جنوب الصحراء من 7.6% سنة 2008 إلى 8.2 سنة 2009، وفي إفريقيا الشمالية ارتفعت من 10% سنة 2008 إلى 10.2 في العام الموالي أكثر من ذلك ساهمت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في خفض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استفادت القارة منها بنسبة 67% في السداسي الأول لسنة 2009 [1]

ثالثا: التدهور البيئي الناتج عن الصناعة النفطية

لقد أدت الصناعة النفطية إلى زيادة نسبة غير محددة من التلوث البيئي الذي أضر بالنظام الايكولوجي بسبب تسرب النفط، خاصة أن عمليات تفريغه وشحنه تتم على مستوى عرض البحر بالإضافة إلى عمليات حرق الغازات المنبعثة من المنصات صوب البحر مباشرة وتقوم الشركات النفطية الناشطة في المنطقة باتهام الجماعات الإجرامية التي تقوم بمهاجمة أنابيب النفط والقرصنة والشحن غير المشروع. رغم وجود خطر التلوث والتدهور البيئي خاصة في خليج غينيا إلا أن موضوعات تعتبر جديدة بالنسبة لاهتمامات دول المطلة عليه، ومن مظاهر التنبيه المعاصر لخطورة الأمر هو تبني دول المنطقة في إعلان "أبوجا سنة 2005 لكل المواضيع التي أشارت إليها منظمة الأغذية والزراعة FAO والتي تشدد على أن سوء إدارة الموارد في المصايد بالإقليم أدى إلى قرب نضوبها، وكذلك إلى تشويه التوازن البيئي به والتدهور البيئي[2].

وفيما يتعلق بمستقبل الثروات النفطية الإفريقية في ظل التنافس الدولي عليها فهناك سيناريوهات أولهما: أن تظل العلاقة بين القوى الكبرى وشركاتها النفطية والأنظمة الإفريقية كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية، حيث يتوقع أن تستمر في عمليات نزح الموارد

[1]– محمد غشية، "تسوية النزاعات السلم والتنمية: تحديات الألفية الثالثة"، مجلة الجيش، العدد 567، أكتوبر 2010، ص45

[2]– طلعت عبد المنعم، "إفريقيا: مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009، ص 262–268

عبر تحالفها مع كل الأنظمة السياسية والبرجوازيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالي والتي كانت نتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في عدة بلدان إفريقية.

ثانيهما: أن تتشكل حركات مناهضة في المجتمع الإفريقي لمنع استنزاف الموارد أو على الأقل إيجاد شراكة اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية في عمليات التنمية، ولعل ذلك يمكن ملاحظته في فرض التزامات من قبل البنك الدولي على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محدودة من عوائد الموارد الأولية للتنمية.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها في مرحلة ما بعد الصراع عبر مجموعة من البرامج مثل الحكم الجيد والتوزيع العادل للثروات وفرض الشفافية المحاسبية على عمليات بيع الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تحذر الفساد المؤسسي الذي يحد من فائدة عوائد النفط على الشعوب الإفريقية، فضلا عن بلورة مواقف وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الأولوية بما يساعد الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: مستقبل التواجد الصيني الأمريكي في المنطقة الإفريقية

فبعدما تناولنا أهم التحديات التي يواجهها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في تنافسهما في المنطقة الإفريقية، وبناء عليها ونقاط أخرى سوف نحاول كشف وتوقع مستقبل الوجود الصيني والأمريكي في المنطقة الإفريقية نظرا لما تمثله من مرحلة ذات أهمية كبيرة.

أولا: مستقبل التواجد الصيني في المنطقة الإفريقية

1-سيناريو بقاء واستمرار التواجد الصيني في المنطقة الإفريقية

يمكن القول أن العلاقات الإفريقية الصينية تعيش اليوم عصرها الذهبي، فقد أضحت ديناميات وتفاعلات هذه العلاقات غير مسبوقة في كثافتها ونتائجها، الأمر الذي أضفى عليها أهمية محورية عند مناقشة علاقات إفريقيا الدولية وتشير التقديرات إلى أن الصين

أضحت الشريك التجاري عن الثاني لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يجعلها متقدمة في الترتيب على دول أوروبية ذات نفوذ تقليدي في إفريقيا مثل فرنسا وبريطانيا.

ازداد التنافس الدولي على إفريقيا واكتسب أبعادا إستراتيجية فهي تخزن حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، ونحو 10% من إجمالي الغاز الطبيعي العالمي ناهيك عن الموارد الطبيعية أن تصبح الساحة الإفريقية تجسيدا للمشروع الإستراتيجي الصيني أو جزء مما بات يسمى "الحلم الصيني" وتدرك بكين بيدا أن العالم سيحكم عليها من خلال علاقاتها الدولية وبالتحديد منها علاقاتها مع إفريقيا، ولذلك تسعى جاهدة لإنجاح هذه التجربة وتقديمها كنموذج يقوم وفق بكين على أساس الاحترام والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حيث تسعى الصين إلى تنويع مصادرها من الطاقة وتعتمد في ثلث وارداتها النفطية على إفريقيا ويشكل السودان مثلا أكبر قاعدة إنتاج صينية خارج أراضيها وأصبحت أنغولا تصدر نحو مليون وربع المليون برميل نفط يوميا إلى الصين بالإضافة إلى نيجيريا والغابون وغينيا الاستوائية وتشاد، إذا يرى العديد من الخبراء أن زيادة اعتماد الصين على النفط الإفريقي هو المتغير الأساسي الذي سيحكم الإستراتيجية الصينية في إفريقيا مستقبلا[1].

يمثل اجتماع منتدى التعاون الصيني الإفريقي المنعقد في القاهرة 2009 محطة تاريخية هامة على طريق ترسيخ أقدام الصين في إفريقيا، فقد يتجاوز حجم التجارة الصينية مع إفريقيا حاجز 100 مليار دولار في 2008، كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض والمساعدات التنموية التي تمنحها الصين لإفريقيا نحو 50 مليار دولار بيد أن الظاهرة الملفتة للانتباه في تطور العلاقات الصينية الإفريقية منذ أوائل القرن الحالي ترتبط بتنامي العلاقات الشعبية بين إفريقيا والصين فتمة جاليات إفريقية مهاجرة تعيش في الصين، كما

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، "مستقبل العلاقات الإفريقية الصينية"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 2051، نوفمبر 2009، ص25.

توجد جاليات صينية تعيش في البلدان الإفريقية، صحيح أن التواجد الصيني الشعبي في مناطق مختلفة من إفريقيا يرجع إلى سنوات طويلة[1].

ومن عوامل استمرار الصين في إفريقيا نجد دبلوماسية اللسان أو ما تسميه الصين الدبلوماسية المرنة هي التي أدت إلى نجاح الصين في تحقيق الكثير من الإنجازات وإلى تنامي الوجود والنفوذ الصيني في القارة السمراء بشكل ملحوظ وبات يؤثر بل ويقلق الكثير من القوى المعروفة بنفوذها التاريخي في القارة ما من شك بأن التشابه بين طبيعة النظام السياسي الصيني ونظيره لدى الدول والأنظمة الإفريقية وكذلك الخطاب الإعلامي والسياسي الصيني الذي ركز على الصداقة والتعاون والتنمية والمنفعة المتبادلة قد أغرى الدول الإفريقية، وساهم إلى حد كبير في تحقيق النجاحات الهادئة والكبيرة التي أحرزتها بكين في علاقاتها مع الدول الإفريقية، ويرى العديد من الخبراء أيضا أنه في ظل استمرار الصين في تطبيق سياستها تجاه القارة الإفريقية والمبنية أساسا على مبدأ "عدم التدخل" واحترام سيادة الدول الإفريقية، فإن العلاقات الصينية الإفريقية سوف تتعزز أكثر في المستقبل نظرا أن الصين من خلال النموذج الذي تطرحه لدول الجنوب والمبني على أساس القوة الناعمة التي استطاعت من خلاله أن تصبح قوة اقتصادية عالمية كبيرة، فقد استطاعت من خلاله أيضا أن تصبح الحليف الموثوق به في أعين الأغلبية الإفريقية في المحافل في ذات الوقت الذي يسود فيه عدم الارتياح من التوجهات الإيديولوجية ذات النزعة الاستعلائية المرتبطة بالتعامل الغربي إزاء القضايا الإفريقية. [2]

2-سيناريو التغير والتحول للتواجد الصيني في المنطقة الإفريقية

إلا أن التحدي الأهم الذي يواجه الصين اليوم يتمثل في مدى قدرتها على الاستمرار في هذا النهج على الرغم من تغير الواقع الدولي، فقد أشار بعض المحللين إلى أنه مع نمو

[1]- المرجع نفسه، ص 26.

[2]- عزت شحرور، العلاقات الصين وإفريقيا.. الفرص والتحديات وجهة نظر صينية"، مجلة مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2014، ص 47

علاقات التعاون بين الصين وإفريقيا تتزايد التحديات وتظهر مشكلات بحاجة إلى بحث بين الجانبين، حيث ظهرت تحديات جديدة أمام الصين من شانها أن لا تشكل لبكين ضمانات حول مستقبل وجودها في القارة الإفريقية، فمع اتساع زيادة مصالح الصين ونفوذها في القارة وجدت بكين نفسها مضطرة لدخول في مشاكل وأدغال القارة ونزاعاتها وحروبها، فقد تكررت عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض مناطق التوتر كان أخطرها في إقليم "أو غادين" عام 2002 عندما سقط 9 صينيين وحادثة أخرى مماثلة في كردفان" عام 2007 وحادثة تالتة في أكتوبر 2007 اختطف فيها 9 صينيين.

كذلك يتعرض الصينيون إلى انتقادات كبيرة في سلوكهم الاستثماري الذي يتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من الاقتصادية) في الكونغو قامت الصين ببناء مئات الكيلومترات من الطرق السريعة في مدن ليس لها أهمية تذكر غير أنها مقر لبعض كبار الزعماء السياسيين)، وللمباني الصينية قصة في أنغولا، حيث تم تشييد مستشفى في لوندا عاصمة أنغولا، لكن بعد بضعة أشهر ظهرت شروخ في الجدران وتم إغلاقه، كذلك من ملامح حرب تكسير العظام ضد الصينيين في إفريقيا ما حصل منذ سنوات في الموزمبيق وجنوب السودان وغينيا الاستوائية، حيث قامت بعض الاحتجاجات ضد الشركات الصينية بتهمة تلويت البيئة[1].

ومن التحديات التي من شأنها أن تحد من تواجد الصين في إفريقيا مستقبلا نجد اشتداد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى المنافسة مع قوى لها دور مؤثر في القارة الإفريقية كالدول الأوروبية التي استعمرت دول القارة الإفريقية لعهود طويلة من الزمن، أو القوى الصاعدة كالهند التي أصبحت تمثل أبرز المنافسين بالنسبة للصين في إفريقيا.

[1]– عزت شحرور، مرجع سابق، ص 47

فمحاولات القوى العظمى الولايات المتحدة وفرنسا زعزعة النظام التشادي عبر جنوب السودان للسيطرة على الثروات النفطية والتحكم في المجال الجيوسياسي للمنطقة فهذا يمثل تهديد وتحدي للصين من شأنه أن يقلص دورها في السودان الذي يعتبر أكبر حليف في القارة، كذلك في ليبيا فالقوى الغربية تسعى لاستغلال الحرب من أجل محاصرة النفوذ الجيوسياسي للصين.

كذلك نجد أن ما يقال أو يدعى في وسائل الإعلام الغربية أنه يسمح للصين والشركات الصينية بارتكاب أعمال غير مشروعة، حيث أصبحت الحكومات الإفريقية أكثر حساسية تجاه التزايد المحتمل للشركات الصينية على الأرض، وتتجلى تلك الحساسية في حظر شركات صينية وطرد عمال صينيين فعلى سبيل المثال طردت حكومة جنوب السودان مدير شركة نفط صينية (بيتـرودار) بتهمة سرقة النفط كما قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بطرد اثنين من تجار السلع من منطقة "كيفيو"، وحرمت المحاكم الجزائرية شركتين صينيتين من المشاركة في عطاء عام، بسبب تهم الفساد مما شكل نقطة تحول وتغير في الوجود الصيني في القارة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من التحديات التي يمكنها أن تؤدي إلى تراجع العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية كالتهديدات الأمنية المنتشرة فيها.

ثانيا: مستقبل التواجد الأمريكي في المنطقة الإفريقية

1- سيناريو بقاء واستمرار التواجد الأمريكي في المنطقة الإفريقية

تبقى القوة العسكرية عنصرا فعالا في تحديد مصير التنافس الدولي على النفط في إفريقيا، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها لا تزال الدولة الأكثر قوة في العالم، وهي موجودة ومتمركزة في معظم أماكن إنتاج النفط الهامة والحيوية العالمية ومنها إفريقيا، كما تسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية البحرية والجوية لاسيما أنها مارست نفوذا وتأثيرا سياسيا واقتصاديا كبيرا على إفريقيا، ولذلك يصعب تصور تجاهل هذا التأثير الكبير للولايات

المتحدة على إفريقيا الذي يرمي إلى كبح سياسات القوى التي تسعى إلى غزو الأسواق الإفريقية وتهديد المصالح الأمريكية فيها كالصين والقوى الأخرى[1].

رغم الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية في إفريقيا، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت جذب العديد من دول القارة من خلال المساعدات التي تقدمها لهذه الدول، إذ تعتبر أكبر مانح للمساعدات بالنسبة للدول الإفريقية، وقد تعهد الرئيس بارك أوباما بمضاعفة هذه المساعدات في المستقبل مما يمكن الولايات المتحدة من كسب الدول الإفريقية وربطها ببرامج مساعدات طويلة الأمد وتحسين صورة الولايات المتحدة لدى الدول الإفريقية من خلال زيادة نسبة المساعدات لهذه الدول.

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة كبيرة على نفط الشرق الأوسط وكندا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هذا لا يمكنه أن يعد من أهمية الإمكانيات النفطية الإفريقية في الاستراتيجية الأمريكية مستقبلا، حيث صدرت العديد من التحليلات والتقارير الأكاديمية والإعلامية التي تؤكد أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة مستقبلا، إذ تعزم الولايات المتحدة الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول عام 2025 وفي هذا الإطار تكتسب القارة أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية. [2]

ومن عوامل بقاء واستمرار النفوذ الأمريكي هو التواجد الكبير للولايات المتحدة في القارة خاصة القواعد العسكرية وكذلك القيادة الجديدة الخاصة بإفريقيا وهذا يدل على احتلال القارة مكانة في الاستراتيجية الأمريكية للأعوام القادمة، وكذلك ربط العديد من الدول الإفريقية وقادتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات في مختلف المبادلات وتقديم مساعدات لهذه الدول مما يجعل العديد من الدول الإفريقية مقيدة بالإدارة الأمريكية مما يساعد واشنطن على الوصول إلى المصالح الاقتصادية النفط بالدرجة الأولى وزيادة نفوذها في المستقبل لضمان

[1]– جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 173.

[2]– جميل مصعب محمود مرجع سابق، ص 174

كبر قدر من موارد الطاقة التي تشكل أهم أسباب الصراع والتنافس بين القوى الكبرى في السنوات القادمة[1].

سيطرة الولايات المتحدة على نفط إفريقيا بحكم القوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها بالإضافة إلى قدرتها السياسية في إفريقيا من خلال فرض نفسها في بعض النزاعات التي عرفتها القارة مثل نزاع دارفور أنغولا نيجيريا، كذلك فرض نفسها على منطقة الساحل الإفريقي بدعوات أنها منطقة غير آمنة فهي تهدد المصالح الأمريكية منها شركاتها النفطية كل هذا جعل من أمريكا تبسط سيطرتها على إفريقيا وتستمر في التواجد فيها.

2-سيناريو التغير والتحول في التواجد الأمريكي في المنطقة الإفريقية

ينطلق هذا السيناريو من منطلق أن التواجد الأمريكي في القارة الإفريقية يمكن أن يعرف تغيرات وتحولات لوجود مجموعة من المنطلقات يتمثل المنطلق الأول في طبيعة النظام الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية أدى إلى اشتداد الصراع الاقتصادي مع حلفاء الأمس من الأوروبيين والقوى الدولية الأخرى، وهنا برزت إفريقيا لتأخذ موقعها وأهميتها في السياسة الأمريكية، لكونها منجما تعمل الإدارة الأمريكية على احتكاره والسيطرة على موارد القارة وفي مقدمتها النفط[2].

كذلك المنطلق الثاني وجود فجوة بين النظري والتطبيقي في إفريقيا دعمت الولايات المتحدة تسلل إيديولوجيتها إلى دول القارة وبذلت جهودا كثيرة لترويج القيم الديمقراطية الغربية وتدخلت بصورة كثيرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول وهددت بقطع مساعداتها عن الدول المنشقة، إلا أنه اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية الكبرى على حساب الاعتبارات الديمقراطية، حيث أثبت الواقع أن النموذج الأمريكي الديمقراطي ليس ملائما لإفريقيا نظرا لظروفها الواقعية وتطورها الاجتماعي وأن الأطروحات الأمريكية في جوانبها الاقتصادية والأمنية والسياسية في إفريقيا تهدف إلى خدمة المصالح

[1]- المرجع نفسه، ص 174-175

[2]- جميل مصعب محمود مرجع سابق، ص 175

الأمريكية ونهب خيرات القارة، وهذا ما يدركه أغلب قادة إفريقيا لذا أصبحت هذه الدول تتجه إلى قوى أخرى تكون كفيلة بتحقيق المنافع المتبادلة بدلا من التمسك بالشعارات الديمقراطية التي زادت من تأخرها الاقتصادي والاجتماعي، فاستمرار الولايات المتحدة في تطبيق سياسات غض النظر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والواقعية في إفريقيا قد يجعلها تفقد جاذبيتها وشعبيتها إضافة إلى أن المصالح الأمريكية سوف تتراجع في النهاية. [1]

أما المنطلق الرابع يرتبط باشتداد المنافسة نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسبها القارة الإفريقية في السياسة الدولية، فتنافس القوى الدولية على مواردها وأهمها النفط سوف يتصاعد، والمطالبة الأمريكية اتجاه إفريقيا سوف تصطدم مع قوى دولية أخرى موجودة في الأقاليم المجاورة، خاصة في ظل تنامي الدور الصيني في المنطقة التي أصبحت الولايات المتحدة تتحدث عنه بكثرة، ورغبة القوى الأوروبية في العودة إلى التعامل مع مستعمراتها القديمة من جهة أخرى بالإضافة إلى تنامي دور الهند في إفريقيا. [2]

ففي الساحل الإفريقي مثلا يشهد احتدام التنافس الدولي على المنطقة، فبالنظر لمصالح الدول الغربية الأوروبية والمصالح الصينية المتنامية في الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بمجال الطاقة، وكذلك للأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة الذي يتوسط تقريبا القارة الإفريقية، حيث تصبح السيطرة على الشريط الساحلي المدخل للسيطرة على إفريقيا وبالأخص على منطقتين أصبح لديهما أهمية إستراتيجية بالغة وهما المغرب العربي وخليج غينيا، لهذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع الولايات المتحدة وخسارتها لبعض المناطق الإستراتيجية في إفريقيا.

كذلك فإن إعادة ضبط السياسات الإفريقية من قبل هذه القوى سوف يساعد الدول الإفريقية في الحصول على منافع في رأس المال والتكنولوجيا حيث أن جميعها بحاجة شديدة

[1]– جميل مصعب محمود مرجع سابق، ص 175–176

[2]– المرجع نفسه، ص 180–181

إلـى التنميـة الاقتصـادية، ممـا يمكنهـا أن تتحـول لتفعيـل دبلوماسـية متعـددة وفـي جميـع الاتجاهات، والتوقف عن إتباع السياسات الأمريكية التي يهمها سوى مصالحها[1].

أما المنطلق الرابع الذي يتمثل في أنه رغم الأهمية التي أصبحت تكتسبها القدرات النفطية الإفريقية، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التخلص من تبعيتها لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مجموعة من التحديات الكبيرة والتهديدات الأمنية، وكذلك الأصوات التي تناهض الغرب وأفكارهم، مما قد يدفعها إلى الاتجاه إلى مناطق أخرى تضمن أكبر قدر من الإمدادات بأقل تكلفة، ومنه أصبحت الولايات المتحدة تتعامل أكثر مع مناطق أخرى خاصة القريبة منها بدل الدول الإفريقية، إذ تعتبر فنزويلا أمريكا سنة 2011 ما يقارب 951000 برميل نفط في اليوم، وقد مثلت فنزويلا وحدها 8.3% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية[2]

[1]– المرجع نفسه، ص 182–183.

[2]--U.S. Energie information administration, Venezuela, 2012, in: http://www.eia.gov/ contries/analysisbriefs venezuela/venezuela.pd

الخاتمة

خاتمة:

سعت هذه الدراسة البحثية التي تمحورت حول موضوع المنطقة الإفريقية بين التموقع الصيني والتحدي الأمريكي، حيث يأخذ التنافس الدولي على المنطقة الأفريقية بعدا مهما للخطط والاستراتيجيات الاقتصادية في السنوات الأخيرة وذلك كونها منطقة تحتل موقعا استراتيجيا حيث تتوسط العالم، فهي تضم ممرات مهمة ورئيسة في طرق الملاحة الدولية، وهي تزخر بالثروات الطبيعية والمواد الأولية، لذا تحاول القوى الكبرى البحث عن مصادر الطاقة وزيادة الاستثمارات وتنمية الأسواق لاستعادة التوازن الاقتصادي أو البحث عن الهيمنة، مما ادى بالصين إلى بذل مجهودات جبارة لاقتحام المنطقة الإفريقية ولا شك أن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية اتجاه أفريقيا، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام، وفتح أسواق إفريقية جديدة والاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وذلك بمراعاة حالتها الاقتصادية المزرية وتقديم مساعدات اقتصادية لها أي ما يعرف بالقوة الناعمة التي تنتهجها الصين لاقتحام المنطقة الإفريقية،

إن هذا التموقع الصيني بالمنطقة الإفريقية خلق نوعا من القلق لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فالتقارير والدارسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تبين بوضوح هذا القلق، لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحي جانبا العوامل السياسية والإيديولوجية، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة لاسيما أنها مرشحة بقوة في الفترات القادمة أن تكون بالمركز الأول اقتصاديا، فهي المنافس الشرس للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الانهيار الاقتصادي جراء الركود الذي شهده العالم بعد أن كان لابد من غلق العالم للحماية ضد الوباء و ما غيرته الصين من موازين لخدمة مصالحها الاقتصادية واستحواذها على اكبر الشركات العالمية فلم تعد الصين تذكر الا وهي مصحوبة بصفات "التنين" أو "اللغز أو المارد فأصبحت تشكل التهديد الأساسي للهيمنة العالمية فترافق ذلك مع صعود وزنها السياسي على المستوى الدولي، فالصين باتت تفكر بمنطق بترجماتي مصلحي صرف، فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد

الخام رغم ادعائها انها لا تسعى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وانها تبحث فقط عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبها.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم النتائج التالية:

– أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تواجهها مجموعة من التهديدات الأمنية التي تعرف انتشارا واسعا داخل القارة بدأ بالإرهاب المعروف بالعداء للغرب وكذلك انتشار الحروب والنزاعات التي تؤثر على المصالح النفطية للطرفين ونجد أيضا انتشار الأسلحة وتمويل الجماعات المسلحة التي يمكن أن تهاجم على المواقع النفطية للصين والولايات المتحدة الأمريكية، القرصنة وسرقة النفط خاصة في خليج غينيا الذي يعرف اضطرابات وسرقة المنتجات النفطية وتدمير الأنابيب.

– أن الدول الأوروبية تحاول العودة إلى مستعمراتها القديمة خاصة بريطانيا وفرنسا من أجل الاستفادة من النفط الإفريقي وبالتالي مزاحمة بكين وواشنطن على المصالح البترولية والاهتمام بالمناطق الغنية بالنفط، كذلك أن الدول الآسيوية الصاعدة كالهند واليابان تسعى إلى إيجاد مكان لها في إفريقيا من أجل تنويع الإمدادات خاصة في ظل النمو الاقتصادي الكبير والاستقلال من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وضمان أكبر قدر من النفط الإفريقي كلها دول تهدد المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

– أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات تحدد مستقبل التواجد والدور المستقبلي لكل من بكين وواشنطن في إفريقيا سواء كانت اعتبارات كالتنافس الدولي، العداء الشعبي للوجود الخارجي، بروز اكتشافات جديدة في مناطق العالم، القوة الناعمة كذلك القوة والتواجد العسكري.

– أن المنطقة الإفريقية جراء التنافس على ثرواتها خلف مجموعة من الآثار السلبية ساهمت إلى حد ما في تكريس تخلفها وتبعيتها للقوى الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى في التأكيد على الوضع الإفريقي الذي لطالما عرف عنه الجهل، المرض، الفقر والاستبداد ناهيك عن اتساع حجم الصراعات والنزاعات بين مختلف القوى المكونة لها.

قائمة المراجع

قائمة مراجع:

أولا: الكتب

- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق، تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، تحرير جانع يو لينغ، ترجمة: أية محمد الغازي (مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)

- جميل مصعب محمود، التطورات السياسية والأمريكية في إفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدادي، 2006)

- حارث عادل، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2014)

- حسن سعد، الصين وإفريقيا: التقرير الاستراتيجي 2006-2007، تحرير: محمود أبو العينين، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2007)

- حسين معلوم، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2002، (طرابلس: معهد الإنماء العربي، 2003)

- سامي أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة، الدورة والاستجابة (ط1، الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)

- علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، (لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2010)

- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)

- عوض عثمان، التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط إفريقيا، (بيروت: معهد الاتحاد العربي، 2008)

- كريس ألدن، الصين في افريقيا: شريك ام منافس، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، (الأمارات العربية المتحدة: الدار العربية ناشرون، 2009)

- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (الأمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)

- كمال الدين شيخ عرب، ابعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات 11 جانفي 2017
- نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاذ البترول"، (بيروت: دار الفارابي، 2007)
- نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)
- هادي محمد حسين برهم، التنافس الامريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، د ت)
- والتر كاينستاينو، الاهتمام المتصاعد للولايات المتحدة بإفريقيا، ترجمة: علي حبيب، (بيروت: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2004)

ثانيا: الدوريات المجلات العلمية

- أمير سعيد الصين الصاعدة..... فرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثالث، ديسمبر 2008
- أيمن شبانة، النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، مارس 2012.
- باسم رزق عدلي مرزوق تحديات الانخراط السريع تحولات الإدراك الإفريقي للحضور الصيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215 المجلد 54 جانفي 2019)
- بشير هادي عبد الرزاق، سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا... الواقع وآفاق المستقبل، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 52، (2015)
- توفيق رواية "السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا.... طبيعة الأدوار وواقع التنافس"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 218، أكتوبر 2019
- توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 5، نوفمبر 2013
- جميلة طيب، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجا"، المجلة الجزائرية للدراسات، المجلد الخامس –العدد الأول، جوان 2018

– جهاد الخطيب، الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37، جويلية 2018

– جهاد عمر الخطيب، "الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37، جويلية 2018

– حكمات خضر العبد الرحمن، "عرض كتاب السياسة الدولية للصين بين الاندماج وإرادة القوة"، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، 2017

– حمدي عبد الرحمن حسن، "مستقبل العلاقات الإفريقية الصينية"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 2051، نوفمبر 2009.

– حمدي عبد الرحمن، " التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، 2009

– حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، 2001

– حميدي عبد الرحمان حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جويلية 2000

– حيدر زهير جاسم الوائلي، مستقبل الطاقة في إفريقيا الفرص والتحديات، مجلة دراسات دولية، العدد 55، 2013.

– خالد حنفي علي، "الشركات العالمية.... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007

– خالد يايموت، منطقة القرن الإفريقي والمصالح الاستراتيجية الدولية جيبوتي لاعب مهم وإيران استفادة من علاقتها بإيريتيريا، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، العدد 3327، (تاريخ 25 ماي 2015).

– خلفة نصير، السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول المغرب العربي، من كتاب السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي (ألمانيا) المركز الديمقراطي العربي، 2018

– سعيد إبراهيم صابون النور، تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية والعربية، "مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، نوفمبر 2017

- سليم كاطع علي، "الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 03، ع02، 2014.
- سيد أعمر شيخنا، تحولات الطاقة ومستقبل إفريقيا، سلسلة تقارير مركزو الجزيرة للدراسات، 2016
- شريفة كلاع، "البعد الطاقوي في الاستراتيجية ال صينية الجديدة"، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، الجامعة الإفريقية العالمية، 2017
- طلعت عبد المنعم، "إفريقيا: مشاكل الأمن والاستقرار في خليج غينيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، جويلية 2009،
- عبد الله نقرش، السلوك الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، العدد 286، بيروت 2002
- عزت شحرور، العلاقات الصين وإفريقيا.. الفرص والتحديات وجهة نظر صينية"، مجلة مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2014
- عزت شحرور، العلاقات الصينية والإفريقية الفرص والتحديات وجهة نظر، صينية سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 19 أفريل 2014
- فريدة روطان، التنافس الروسي – الصيني على القارة الإفريقية"، مجلة رؤية تركية، جويلية 2018
- لحسن الحسناوي، التنافس الدولي على إفريقيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، ديسمبر 2010
- لحسن الحسناوي، التوجهات الاقتصادية المغربية في إفريقيا الواقع والرهانات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد77، 2017
- ماهر إسماعيل إبراهيم عبد الله سعد عبد الله دوافع التوجه النفطي الصيني نحو القارة الإفريقية"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22، العدد 93، 2016
- محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا العولمة البديلة"، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، سبتمبر 2011
- محمد غشية، "تسوية النزاعات السلم والتنمية: تحديات الألفية الثالثة"، مجلة الجيش، العدد 567، أكتوبر 2010

- مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي ... الواقع والتحديات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 64، 2013
- ميمون مدهون الصين في إفريقيا محددات الشراكة، ومرتكزاتها، مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 203 جانفي 2016
- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتناقض الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان السعودية، التقرير الاستراتيجي السابع، الرياض، 2010
- نجيمة بلخثير، صراع النفود في إفريقيا: بين التغلغل الاقتصادي الصيني والتواجد العسكري الأمريكي، مجلة الأساورة الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، مارس 2016
- نسرين بن ميهوب، القراءة في كتاب الصين إفريقيا النهب الكبير، للكاتب جوليان واعدر، مجلة قضايا أسيوية، العدد 01، جويلية 2019
- هبة علي حسين، "فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا"، مجلة حمورابي، العددان 31-32، السنة السابعة، 2019
- هنادي رشدي سلطان، قمتان إفريقية -هندية وإفريقية -صينية بمشاركة مصرية"، مجلة أفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع والأربعين، 2016
- وليد الطيب، التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا"، مجلة رؤية تركية، العدد 16، 2015
- ياسمينة دورية بن طبيبل، مصالح الصين في الساحل الإفريقي"، أشغال ملتقى بعنوان الساحل ضمن استراتيجية القوى، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية (استراتيجيا)، 2015

ثالثا: البحوث الجامعية

- بشير عمارة، "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) واقع وآفاق، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007
- بشير عمارة، **الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد واقع وآفاق**، (رسالة ماستر غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007
- مسعود دخاتة، العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004-2005

- وزان بلال، التنافس الأمريكي الصيني على النفط في إفريقيا بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014-2015

رابعا: المراجع الأجنبية

- Daniel H; Simpson, U.S. Africa Policy: Some Possible Course Adjustment, (Strategic Studies Institute, U.S Army War College), August 15, 1994

- David E. Brown, Africa's booming oil and Natural Gas Exploration and production; National security implications for the united and china. The united state army war college. (décembre 2013).

- Frédéric Leriche, "la Politique Africaine des Etats-Unis : Une Mise En Perspective", Afrique Contemporaine, N207, Automme ,2003

-U.S increasing operation in the guinea, American for os press service, September 5, 2006

خامسا: المواقع الإلكترونية

- الآفاق الاقتصادية لإفريقيا، من الموقع http://www.africaneeconomicoutlouk.org/fileadminpaes/resources/AEO%20exe ummoy-analic-res/pdf205.%cutive

- إسماعيل ألاولي، العلاقات الصينية الإفريقية شراكة أم استغلال وجهة نظر إفريقية، مركز الجريدة للدراسات [https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html]،

- أشرف الصباغ، جولة تحالفات كبرى تفيد مهام محددة أو ضم دول إفريقية إلى التحالف العربي، 2018/05/06، [https://arabie.com et news]، 2023/05/23

- اللجنة الاقتصادية الإفريقية، تمويل التنمية تقرير مرحلي عن تنفيذ آراء مونتيري 25-28/03/2010

- المركز العربي للمعلومات وثيقة حول سياسة الصين تجاه إفريقيا، الصين: المركز العربي للمعلومات، 2016/01/12 [http://www.arabsino.com/articles/10-06-22/3956.htm]، 2023/04/25.

- الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي، في 2018/03/25، من الموقع: [http:www.sndmist.net]، 2023/05/20
- باسم راشد، واشنطن وتنامي النفوذ الصيني في إفريقيا"، مركز المستقبل للبحوث المتقدمة والدراسات، 2015/08/15 [http://futureuae.com]، 2023/04/29.
- تقرير خاص، الولايات المتحدة الأمريكية والصين في افريقيا تنافس وتزاحم مركز الناطور للدراسات والأبحاث، أفريل 2013 [www.strategy.unblog.fr]، 2023/05/27
- رانيا نادي محمد حسين، "التوغل الصيني في القارة السمراء (المجالات، الدوافع، سيناريوهات مستقبلية)"، 2018، نقلا عن موقع مجلة قراءات إفريقية، [www.qiraatafrican.com]، 2023/05/20
- محمود الشافعي، الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي، الأهداف والتحديات، 2018/02/28 [https://www.org.iol]، 2023/05/23
- محمود علي، جيبوتي أرض القواعد العسكرية تهدد الأمن القومي المصري، [https://elbadil.com]، 2023/05/22
- منال حميد، اليويورك تايمز: قاعدة صينية في جيبوتي تثير قلق واشنطن، ترجمة الخليج أولاين، 2017/02/26 [https://alkhaleejoline.net]، 2023/05/27.
- يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2015، [http://studies.aljazeera.net]، 2023/04/29.
- The Curse of oil in Africa: www.netnowal.com .2023/05/25
http://www.uneca.org/cfm/2010/documents/arabic/financing.fordrelopement
-p10.Aprogressreport.onmonterreyconsensus.pdf
- U.S. Energie information administration, Venezuela, 2012, in :http://www.eia.gov/ contries/analysisbriefs venezuela/venezuela.pd

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر التقدير	
مقدمة	01
الفصل الأول: المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الصينية	
المبحث الأول: مكانة إفريقيا في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية	11
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لإفريقيا في مجال الطاقة	11
المطلب الثاني: الأهمية السياسية للمنطقة الإفريقية	18
المطلب الثالث: الأهمية الأمنية والعسكرية	18
المبحث الثاني: مرتكزات السياسية الخارجية الصينية تجاه إفريقيا.	**20**
المطلب الأول: مبادئ ودعائم السياسة الصينية تجاه إفريقيا	20
المطلب الثاني: طبيعة المصالح والأهداف الصينية في إفريقيا.	26
الفصل الثاني: المنطقة الإفريقية في الاستراتيجية الأمريكية	
المبحث الأول: مكانة المنطقة الإفريقية في التصور الاستراتيجي الأمريكي	38
المطلب الأول: تطور الاهتمام الأمريكي بإفريقيا	38
المطلب الثاني: أهداف التحرك الأمريكي في إفريقيا	40
المبحث الثاني: مرتكزات السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا	44
المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي	44
المطلب الثاني: على المستوى الأمني والعسكري	48
المطلب الثالث: على المستوى السياسي والدبلوماسي	50
الفصل الثالث: التنافس الصيني الأمريكي على المنطقة الافريقية	
المبحث الأول: مظاهر التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الإفريقية	53
المطلب الأول: الموقف الأمريكي من التوسع الاقتصادي للصين في إفريقيا	53
المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من التواجد العسكري الصيني في إفريقيا	57

المطلب الثالث: المنطقة الإفريقية بين التقدم الصيني والتراجع الأمريكي:	58
المبحث الثاني: تحديات المنطقة الإفريقية في ظل التنافس الأمريكي الصيني	61
المطلب الأول: واقع المنطقة الإفريقية في ظل التنافس على ثرواتها	61
المطلب الثاني: مستقبل التواجد الصيني الأمريكي في المنطقة الإفريقية	68
خاتمة	78
قائمة المراجع	81
فهرس المحتويات	

ملخص

منذ نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تواجدها بعدة مناطق و قارات العالم و عبر عدة أصعدة إلا أن هذه الاستراتيجية لم تتحقق بسبب التنامي المستمر والمتصاعد للصين ومكانتها على الساحة الدولية، وهذا بفعل تزايد نشاطها و توسعها وهذا ما زادها وزنا سياسيا في مكانتها الدولية مما جعلتها معادلة اقتصادية هامة في الكثير من المناطق بالعالم، خاصة في القارة الإفريقية التي أصبحت بدورها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر خاصة في السنوات الأخيرة، وعليه سنحاول في هذه الورقة البحث عن مكانة القارة الإفريقية في أجندة الصين والولايات المتحدة الأمريكية سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، من خلال دراسة أهمية القارة بالنسبة للقوتين الأمريكية الصينية و أسباب التوجه الأمريكي نحو القارة إفريقيا ومحاولتنا البحث عن علاقة الصين بالقارة الإفريقية عبر كل الأصعدة خاصة على الصعيد الاقتصادي ، وصولا للتنافس الأمريكي والصيني قارة الإفريقية من خلال سعي الطرف الأمريكي في التموقع بشكل أكبر في العمق الإفريقي و الطموح المتزايد للتنين الصيني في القارة.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، التنافس.

Abstract:

Since the end of the Cold War and the emergence of the new international order, the United States of America has sought to impose its presence in several regions and continents of the world and across several levels, However, this matter was not achieved due to the continuous, escalating and increasing growth of China and its position in the international arena. This is due to the increase in its activity and expansion, and this has increased it political weight in its international standing, which has become an economic equation in many regions of the world, especially in the African continent, which in turn has become a direct competitor to the United States of America.

This is what made us discuss in this paper the position and position of the African continent on the political, economic and military agenda of China and America, by searching for the importance of the continent for the American- Chinese forces and the reasons for the American orientation towards the African continent, and studying the new relationship of China with the continent to the American-Chinese competition for the African continent.

Key words: Africa, United States of America, China, rivalry.